وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL– Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2021 /2022

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

إستراتيجية التنويع الإقتصادي لتطوير القطاع الزراعي

– دراسة حالة الجزائر–

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف

♣ د. خنفر مانع

من إعداد الطالب

♣ خياري عبد الله

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على القطاع الزراعي كآلية من آليات التنويع الإقتصادي في الجزائر خاصة وأنها من الدول ذات الإقتصاد الريعي، ونظرا لأن هذا الأخير شهد العديد من الأزمات عبر التاريخ وجب البحث عن بدائل أخرى، و تعتبر الزراعة من بين القطاعات المراهن عليها لبلوغ التنويع الاقتصادي بحكم الميزة المواردية والمناخية التي تتميز بها بلادنا.

في عرضنا لهذه الورقة البحثية تم التطرق في فصلها الأول إلى المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي، وفي فصلها الثاني تم إلقاء الضوء على واقع القطاع الزراعي في الجزائر، بينما تطرقنا في الفصل الثالث إلى واقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر، كما حاولنا عرض أهم المعوقات والصعوبات التي يواجهها القطاع والتي يجب تجاوزها لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية، وكذا التخلص من التبعية بمختلف أنواعها.

الكلمات المفتاحية: تنويع إقتصادي، قطاع فلاحي، تنمية إقتصادية، دخل إجمالي.

Abstact

This study aims to shed light on the agricultural sector as a mechanism of economic diversification in Algeria, especially as it is one of the countries with a rentier economy, and given that the latter has witnessed many crises throughout history, it is necessary to search for other alternatives, and agriculture is among the sectors that bet on it to achieve diversification economic due to the resource and climatic advantage that characterizes our country.

In our presentation of this research paper, in its first chapter, the theoretical concepts of economic diversification were discussed, and in its second chapter, light was shed on the reality of the agricultural sector in Algeria, while in the third chapter we touched on the reality of developing the agricultural sector in order to shift towards economic diversification in Algeria, and we also tried to present the most important Obstacles and difficulties faced by the sector, which must be overcome to achieve food security and economic development, as well as getting rid of dependency of all kinds.

Keywords: Economic diversification, agricultural sector, economic development, total income.

إهــداء

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

إلى من أوصاني ربي بهما خيرا

والدي الكريمين

داعيا الله أن يديمهما تاجا فوق رأسي

إلى رفقاء المنزل إخوتي الأعزاء

إلى كل من يؤمن بأن بذور النجاح والتغير تنبع من ذواتنا

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء وخاتم المرسلين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والتسليم أما بعد:

تبعا لقوله تعالى "ولئن شكرتم لأزيدنكم "نشكر الله العلي العظيم الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل .

كما نتقدم بالشكر والامتنان للدكتور **خنفر مانع** لقبوله الإشراف على هذه الدراسة من خلال نصائحه وإرشاداته القيمة

وتوجيهاته في كل خطوات هذا العمل من البداية إلى النهاية

دون أن ننسى أساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية

الذين ساهموا بتوجيهاتهم ونصائحهم

بالإضافة إلى العائلة وكل من مد يد العون من قريب أو بعيد

وساعدنا على انجاز هذا العمل بتعاونهم وتشجيعهم لنا.

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	معامل التركيز	**18**
02-01	معطيات الصادرات الجزائرية 2010-2018	**24**
01-03	إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة 2000-2017	**72**
02-03	إنتاج الفواكه في الجزائر للفترة 2000-2017	**73**
03-03	الإنتاج الحيوان في الجزائر للفترة 2000-2017	**74**
04-03	عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر (بالمليون) للفترة 2000-2019	**76**
05-03	معدل قيمة الغذاء المنتج في الجزائر للفترة 2000-2017(بالدولار الثابت للشخص)	**76**
06-03	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2019 بالدولار الأمريكي الثابت)	**77**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تطور أسعار النفط في العالم 2010-2020	22
02-01	معطيات الصادرات في الجزائر 2010-2018	23
03-01	اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري	34
01-02	توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1988-2009	42
02-02	تطور إنتاج السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	44
03-02	تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2014	45
01-03	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام بالجزائر في الفترة 2007-2013	68
02-03	نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2007-2018	69
03-03	مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2019	70
04-03	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة 2008-2014	78

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
ملخص بالغة العربية	**II**
ملخص بالغة الإنجليزية	**III**
الإهداء	**IV**
الشكر	**VIII**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
فهرس المحتويات	**VIII**
مقدمة عامة	**02**
الفصل الأول: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي وواقعه في الجزائر	
تمهيد	**07**
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**08**
المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي	**08**
المطلب الثاني: محددات ومستويات التنويع الاقتصادي	**13**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	**16**
المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله	**20**
المطلب الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي	**20**
المطلب الثاني: إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي	**27**
المطلب الثالث: الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري	**32**
خلاصة	**35**
الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر	
تمهيد	**37**
المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر	**38**
المطلب الأول: مفهوم الزراعة والتنمية الفلاحية	**38**
المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	**41**
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر	**47**

المبحث الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر	**54**
المطلب الأول: مراحل تطور قطاع الزراعي في الجزائر	**54**
المطلب الثاني: السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر	**57**
المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر	**63**
خلاصة	**65**
الفصل الثالث:أهمية تطوير القطاع الزراعي الجزائري للتحول نحو التنويع الاقتصادي	
تمهيد	**67**
المبحث الأول: مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية	**68**
المطلب الأول: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي	**68**
المطلب الثاني: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي	**69**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل	**78**
المبحث الثاني: التوجه نحو الإستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر	**79**
المطلب الأول: الآفاق الفلاحية في ظل إقتصاد السوق	**79**
المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر	**81**
المطلب الثالث: مخطط عمل للقطاع الفلاحي كوفيد 19 بعد أزمة جائحة 2020-2024	**85**
خلاصة	**87**
الخاتمة	**89**
المراجع	**92**

المقـــــدمـــة

يشهد العالم بأسره منذ عقود مشكلة غذاء حرجة نظرا للزيادة الهائلة في حجم السكان والتغيرات المناخية الخطيرة، حيث لا تمثل تحديا للنظام الاقتصادي فحسب وإنما لكافة الأنظمة الاجتماعية والسياسية والأمنية، إذ أن نقص الغذاء يسبب سوء التغذية والمجاعة، كما يؤدي إلى غياب الاستقرار والأمان والأمن في جميع المجالات.

وتعتبر الجزائر من الدول الريعية التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على عائدات المحروقات، والتي تشكل 90% تقريبا من الناتج الداخلي الخام، كما أن الصادرات النفطية تفوق 96% من إجمالي الصادرات، وبالتالي أي تقلبات في أسعار النفط ستنعكس مباشرة على الاقتصاد الجزائري وزعزعته والتسبب بحالة من عدم الإستقرار خاصة وأنه إقتصاد ريعي وتبعي.

كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في البحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات تكون كقطاعات دائمة وفاعلة تساهم في تحقيق تنويع للإقتصاد الجزائري، ومن أهمها القطاع الزراعي الذي يعد من القطاعات الاقتصادية الهامة في البلاد وذلك نظرا لما تمتلكه الجزائر من مقومات زراعية متنوعة تساعدها على النهوض بهذا القطاع، إذ يساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل وبالتالي التقليل من البطالة، إلى جانب تلبيته الحاجات الاستهلاكية الغذائية وإسهامه في تنشيط الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج.

إذ أن الجزائر لا تزال تعتبر منطقة عجز غذائي، تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية، لكنها تسعى جاهدة للنهوض بالقطاع من خلال تنسيق السياسات الزراعية والقوانين والتشريعات في مختلف المجالات التنموية الزراعية.

في ظل ما سبق ذكره تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1. الإشكالية

ما مدى توجه إستراتيجية التنويع الإقتصادي لتطوير القطاع الزراعي في ظل المقومات التي تمتلكها الجزائر؟

يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية

2. التساؤلات الفرعية

- ما هي أهم الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر لتحقيق التنويع الإقتصادي؟؛
- فيما تتمثل أبرز العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؟؛
- فيما تتمثل مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية في الجزائر؟

3. فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية السابقة، والإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذا البحث:

- أهم الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر لتحقيق التنويع الإقتصادي التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن المحروقات وكذا تحسين بيئة الأعمال؛
- العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر تتمثل في تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي؛
- نعم، يساهم القطاع الفلاحي حقيقة في التنمية الإقتصادية في الجزائر.

4. أهمية الدراسة

يعتبر التنويع الإقتصادي من بين أهم المحاور التي دارت حولها العديد من الأبحاث على إعتبار أنه تحدي كبير تواجهه الإقتصاديات النامية للتخلص من التبعية بمختلف أنواعها، ويمثل القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات البديلة للإقتصاديات أحادية الدخل التي من بينها الجزائر ذات الإقتصاد الريعي بنسبة كبيرة، حيث يساهم القطاع الزراعي في الدخل القومي ومحاربة البطالة من خلال خلق مناصب شغل، وتحقيق النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

5. أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نسعى لتحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- التعرف على واقع ومكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد في الجزائر خاصة، ومقوماته ومختلف المعوقات التي تحول دون النهوض تطويره؛
- إظهار مدى أهمية القطاع الزراعي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر؛

6. منهج البحث

تم الاعتماد في هذا البحث على منهجين المنهج الوصفي من خلال وصف التنويع الإقتصادي ومختلف آلياته، وكذا القطاع الزراعي في الجزائر ومقوماته، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات المختلفة وعرض نتائجها، وكذا دراسة وتحليل واقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر.

7. أسباب اختيار الموضوع

- إبراز دور القطاع الزراعي في الحد من التبعية الإقتصادية الريعية في الجزائر؛
- الرغبة في الإطلاع على تطور القطاع الزراعي في الجزائر؛
- يعتبر موضوع القطاع الزراعي كآلية للتنويع الإقتصادي من ضمن المواضيع التي لم تنل نصيبها من البحث بجدية؛
- الوقوف على العلاقة القائمة بين التنويع الإقتصادي وتطوير القطاع الزراعي؛
- دخول الموضوع ضمن التخصص الدراسي؛
- الميل إلى الدراسات المتعلقة بالقطاع الزراعي كونه ضمن الميولات الشخصية للباحثين.

8. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: صابرة تقرارت، تقدير وإستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر دراسة إقتصادية قياسية للفترة (1970–2016)، دراسة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف عند تطورات أوضاع الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر باعتبارها من أهم العوامل المسببة لإشكالية الأمن الغذائي، وآفاق الحد من توسعها لتعزيز الاستهلاك المستدام في الجزائر.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها:

- من الأسباب الرئيسية للفجوة الغذائية هي التزايد السكاني؛
- لايزال القطاع الزراعي الجزائري عاجزا على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في مجال الحبوب خصوصا؛
- الجزائر تعاني من التبعية الغذائية وتفاقم الفجوة الإجمالية؛

الدراسة الثانية: بوشملة إيمان، لونيس سارة، أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر، دراسة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق لن يحيى، جيجل، 2019.

هدفت الدراسة لمعرفة مختلف مجالات التنويع الاقتصادي في الجزائر، والوقوف على إمكانيات وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر كخيار للتنويع الإقتصادي.

وقد توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج منها:

- الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، وهي مصدر التمويل الريعي للخزينة والإقتصاد ككل مما سيضعها في وضع حرج جدا اذا لم يتم الاعداد الجيد لفترة ما بعد البترول رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير واستغلال هذه الطاقات البديلة؛
- قامت الجزائر بمجموعة من البرامج التنموية في قطاع الفلاحة، حيث ساهمت بنسبة ضئيلة لم تتجاوز 13% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2016؛
- تحتوي الجزائر على إمكانيات فلاحية ضخمة يمكنها أن تكون بديلا استراتيجيا، إذ ألقت الاهتمام المطلوب من طرف الجهات المختصة.

الدراسة الثالثة: شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية، دراسة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

هدفت الدراسة للتعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم آدائه في تحقيق التنمية الإقتصادية، وكذا إلقاء الضوء على البرامج والإجراءات التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج منها:

- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي؛
- لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط، بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع؛
- قامت التطورات الأخيرة بتوفير العديد من مناصب الشغل وهذا من خلال توسيع البرامج التنموية لتشمل جميع أقطار الوطن دون إستثناء.

9. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

– توافقت هذه الدراسة مع الدراسات المذكورة جميعها في جانب تناول القطاع الزراعي عامة، كما توافقت مع الدراسة الثانية في جانب تناول إستراتيجية التنويع الإقتصادي أيضا.

– إختلفت هذه الدراسة مع الدراسات المذكورة في أنه تناولت الجانبين التنويع الإقتصادي والقطاع الفلاحي، غير أن الدراستين الأولى والثالثة ركزتا على الفجوة الغذائية للحبوب، وآليات تمويل القطاع الفلاحي على التوالي.

– ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات المذكورة أعلاه أنها تناولت إستراتيجية التنويع الإقتصادي بتطوير القطاع الزراعي في الجزائر وفي فترات مختلفة، وذلك لمعرفة تأثير تطوير القطاع الزراعي على الإقتصاد الوطني ومدى قدرته على المساهمة في الدخل القومي الإجمالي مقارنة بالمحروقات التي لا زالت تستولي على القسم الأكبر من المداخيل.

10. صعوبات الدراسة

- صعوبات في اقتناء الكتب والدراسات السابقة وذلك لعدم توفرهم في مكتبة الكلية؛
- صعوبات من حيث تحديد الإحصائيات فقد وجدناها متباينة في بعض الدراسات.

11. تقسيم الدراسة

لقد تناولنا هذا البحث من خلال ثلاثة فصول:

جاء الفصل الأول تحت عنوان **المفاهيم النظرية للتنويع الإقتصادي وواقعه في الجزائر**، وتطرقنا فيه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول ماهية التنويع الإقتصادي، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه لواقع التنويع الإقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه **واقع القطاع الزراعي في الجزائر**، وقسم بدوره إلى مبحثين، أما المبحث الأول فتطرقنا فيه إلى القطاع الزراعي في الجزائر، بينما المبحث الثاني عرضنا فيه تطور القطاع الزراعي في الجزائر.

بينما الفصل الثالث فحاولنا تبيين **أهمية تطوير القطاع الزراعي الجزائري للتحول نحو التنويع الاقتصادي**، وتناولنا فيه مبحثين، أولهما مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية، وثانيهما التوجه نحو الإستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر.

– وقد قسم كل مبحث إلى ثلاثة مطالب وذلك لموازنة خطة البحث.

الفصـــــل الأول

المفاهيم النظرية للتنويع الإقتصادي وواقعه في الجزائر

تمهيد

يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا تتركز في مورد وحيد، وإنما متوزعة على مجموعة قطاعات تتشارك في ما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، فالتنويع مسألة إقتصادية الطابع تحرك القوى الإقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد، حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات خاصة الدول النفطية.

وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

المطلب الثاني: محددات ومستويات التنويع الاقتصادي

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله

المطلب الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي

المطلب الثاني: إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي

المطلب الثالث: الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات، فالتنويع مسألة اقتصادية الطابع، تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد.

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي، والأهمية التي حظي بها، إضافة إلى الأهداف التي يسعى إليها.

أولا. تعريف التنويع الاقتصادي

– يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤيدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العامل الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[1]

– كما يعرف أيضا على انه "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا ". كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه " العمل على زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات وتفعيل الضرائب في اقتصاد معين لتقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصا إذا كان ريعيا".[2]

ومن خلال التعاريف السابقة تجد بان سياسات التنويع الاقتصادي تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط التمويل موازنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية.

[1] عزوز أحمد، ضيف أحمد: "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 22

[2] نفسه

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، الاتجاه الأول يتمثل في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة، تبين أن الانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات والنشاطات.[1]

يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، ومن جانب آخر يتضمن معنى التنويع الاقتصادي: تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية، وهذا يسمح ببناء اقتصاد سليم يتجه نحو إلى الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي.[2]

يمكن أن نقدم تعريف شامل للتنويع الاقتصادي أنه: "عملية توسيع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[3]

وينصرف معنى التنويع إلى: " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم". ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر إجمالا من التعريفات السابقة: "هو توسيع للقاعدة

[1] عزوز أحمد، ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] آسيا طويل وآخرون: "تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد- 19) – دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي-"، Les Cahiers du Cread، المجلد 37، العدد 03،2021، ص 223

[3] نفس المرجع، ص 224

الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام".[1]

كما يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها:[2]

1. التنويع العمودي (الرأسي): هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات النشاط آخر كأسلاك كهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية؛

2. التنويع الأفقي: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة والزراعة؛

3. التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة؛

4. التنويع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة؛

5. التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة تصدير المنتجات) والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

6. التنويع المالي: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

[1] قابوش فريال: "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018، ص 10

[2] نفس المرجع، ص ص 10 - 11

ثانيا. أهمية التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، زيادة تحقيق المكاسب التجارية، تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي، كما أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص.

وعليه فإن أهمية التنويع بالنسبة للدول النفطية تكمن في:[1]

- بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيدة عن النفط مع تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي؛
- تنمية اقتصادية متوازنة إقليمية واجتماعية؛
- تحقيق الاستقرار للموازنة العامة، وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى؛
- تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية بتوفير ما يحتاجه التخطيط من خبرات محلية وأجنبية ومؤسسات إدارية وبيئة اجتماعية عن طريق توفير الأموال المطلوبة.

كما تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية (النفط، الغاز،...)، ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج. وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها[2]

وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات، وكذلك الاهتمام بالسياحة وذلك لتجنب مشاكل المورد الغير متسم بصفة الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعاره.

[1] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: "إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018، ص 332

[2] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 12

ثالثا. الأهداف

التنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية، وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي:[1]

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

من جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الإقتصادي حسب الأفق الزمني: [2]

- فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسيع وتعزيز القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية؛
- أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى.

[1] نفس المرجع، ص 13

[2] آسيا طويل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 224

المطلب الثاني: محددات ومستويات التنويع الاقتصادي

سنتعرف في هذا المطلب على محددات ومستويات التنويع الاقتصادي

أولا. محددات التنويع الاقتصادي

يعتمد التنويع الاقتصادي على عدة عوامل متمثلة فيما يلي:[1]

- ❖ الموارد الطبيعية: تعتبر من بين العوامل التي تقود التنويع الاقتصادي، نحد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة؛
- ❖ التدخل الحكومي: يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي؛
- ❖ القدرة المؤسساتية والموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة ، كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية والقطاعات المختلفة؛
- ❖ القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع، عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الدائمة الاستثمار في البحث والتطور في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد.

ثانيا. مستويات التنويع الاقتصادي.

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلاف جوانبها وأشكالها وذلك حسب مجال كل منها، فهناك التنويع الخاص بالمستوى الجزئي وهو مرتبط بالعملية الإنتاجية في المؤسسة، والتنويع الخاص بالمستوى الكلي والمتعلق بهيكل التجارة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في: تنويع الأسواق، تنويع الأصول، تنويع القطاعات التنافسية، تنويع الصادرات).[2]

1. تنويع الإنتاج: يكمن تنويع الإنتاج في اتجاهين:

[1] نفس المرجع، ص 225

[2] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 - 14

أ. **جانب الطلب**: المتمثل في إصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف إلى تعزيز الإستقرار في الإقتصاد الكلي. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الإقتصادية الكلية الرئيسة المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي السياسة المالية، السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛

ب. **جانب العرض**: الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات. والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الإستقرار في الإقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له. عموما تمثل هياكل الإنتاج تحديا بعيد المدى، يتطلب ما يلي: تنمية تراكم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع تلك.

يتعلق تنويع الإنتاج أساسا بزيادة المكاسب الإنتاجية، بالنسبة للمؤسسات يتمثل في إنتاج نشاط جديد مع إستمرارية إنتاج منتجاتها الأخرى وذلك للتقليل من الخطر وتوزعه، أو لوجود فوائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا.

ويمكن أن يتحقق التنويع بالإندماج مع مؤسسة أخرى بحيث تكون في نفس المجال. مع وجود صلات وثيقة بين منتجاتها الحالية والمنتجات التي ترغب في إنتاجها. كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

وعلى مستوى الإقتصاد ككل، يحصل تنويع الإنتاج عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الإقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي والخدمات.

2. **تنويع التجارة الخارجية**: هي عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبر التجارة الدولية من علم الإقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير إلى ما ذلك. وبالتالي يرتبط تنويع التجارة الخارجية إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك من خلال جانبين رئيسيين، صادرات وواردات.

فدراسة الهيكل السلعي للواردات تمكننا من معرفة السلعة المعتمد عليها وبالتالي هذا يؤثر سلبا على مسار عملية التنمية ويكون الحل الأمثل لها تنويع الصادرات ويقصد بها توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل بمنتجات تم معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف جاهزة من الناتج المحلي. ومن جهة أخرى فان شدة التنويع في التركيب السلعي للإستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر

على مسار التنمية الإقتصادية ويفقدها استقلاليتها. ومن جانب الواردات يكون عكس الصادرات أي يستغني عن منتجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه أي ما يسمى بعملية إحلال الواردات .

3. تنويع القطاعات التنافسية: الإقتصادات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية.

4. تنويع الأصول: أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الإستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الإجتماعي، و تشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

5. تنويع الأسواق: يحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الإقتصاد

عرضة للمخاطر في حالة إنخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق، ففي حالة إنخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر إستقرارا فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية

6. تنويع الصادرات: هناك مجموعتين من الصادرات: صادرات المحروقات و الصادرات الأخرى: 15

أ. صادرات المحروقات: والتي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط؛

ب. صادرات الغير نفطية: والتي تتمثل في: المواد الغذائية، مواد التجهيز الزراعية، مواد التجهيز الصناعية، السلع الإستهلاكية الغير غذائية، ويتم تصديرها من خلال مجموعة من التحفيزات، وتتمثل في: التحفيزات المالية، التحفيزات الجبائية للتصدير، التحفيزات الجمركية.

ولتحقيق أهداف التنويع الإقتصادي على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات الإنجاح هذه العملية.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

هناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، بحيث يرجع هذا الإختلاف إلى أن كل مؤشر يتميز بقياس خاصية معينة.

❖ تعريف المؤشرات

تعتمد المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع على قياس ظاهرة التشتت مثل معامل الإختلاف، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركز كمؤشر جيني، وأخرى على درجة التنويع مثل معامل هيرفندال – هيرشمان الذي يعتبر من أكثر المؤشرات إستعمالا في قياس درجة التنويع.

إن المؤشرات تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر وحيد يقيس مدى التنويع الاقتصادي. هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي. المقياس الأول هو مقياس هرفندل – هيرشمان، والثاني هو مقياس فلاديمير كوسوف.[1]

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا كثيرة، ومنها توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاطات الإقتصادية المعروفة في الحسابات القومية، وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه بين ناتج نفطي وناتج غير نفطي، وبنية الصادرات وتوزيعها بين نفطية وغير نفطية، وتوزيع الإيرادات الفعلية للحكومة بين نفطية وغير نفطية، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (UNCTAD) في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الإقتصاد يتكون من أربعة عناصر:[2]

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات.

[1] عزوز أحمد، ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23

[2] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 16

وفي ما يلي تعريف موجز للمؤشرات المستخدمة في قياس درجة التنويع:

1. مقياس هرفندل – هيرشمان: هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث: H.H: مؤشر هيرفندل – هيرشمان، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i .

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

2. مقياس فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} ai \,.\, bi}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} ai^2} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} bi^2}}$$

حيث: αi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

3. معامل التركز

ويستند إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها، من أفضل مقاييسه مؤشر جيني المعرف بالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز وقطر المثلث (AB) ، ومساحة المثلث قائم الزاوية (ABC) كما يبين الشكل الموالي:[1]

الشكل رقم 01-01: معامل التركيز

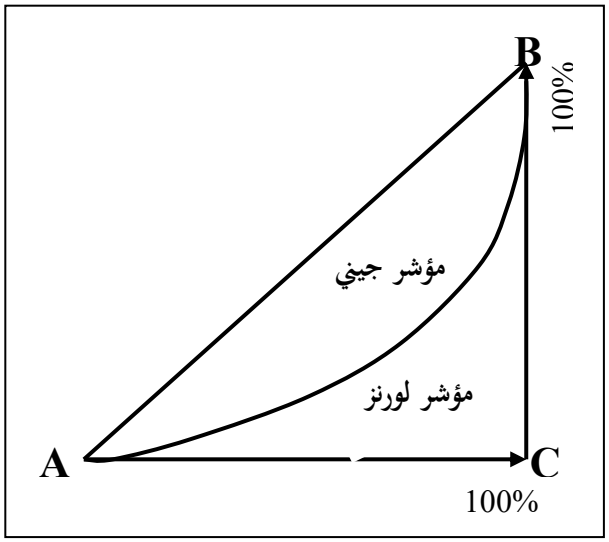

المصدر: قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

$$G = 1 - \sum_{k-1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

4. مؤشر تركز الصادرات:

يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر عن مستوى التنويع الإقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتيجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع إنحراف، حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، كما يأتي:[2]

$$D_j = \frac{\sum_i |H_{ij} - H_i|}{2}$$

Hij: تمثل صادرات السلعة من إجمالي صادرات الدولة ل

H: تمثل حصة صادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

[1] قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص17

[2] نفس المرجع، ص 19

- يتراوح هذا المؤشر بين (0-1)، بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية، في حين نجد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية، في حين نجد دليل التركيز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية.

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنويع، تتعلق أساسا بأداء الاقتصاد الكلي وهي:[1]

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

[1] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 333

المبحث الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله

للخروج باقتصادها من التبعية المفرطة للنفط والغاز الطبيعي، بسبب تذبذب وضعها الاقتصادي تبعا لتذبذبات سوق النفط، تسعى الجزائر للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، والتي عطلت وفق الخبراء عجلة التنمية في قطاعات أخرى ولاسيما السياحة، الزراعة والصناعة، لذلك تستهدف الجزائر إيجاد وتنمية قطاعات غير نفطية في البلاد.

المطلب الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وحتمية التنويع الاقتصادي

من المتعارف عليه أن 90% من مداخيل الجزائر المالية مصدرها النفط، ما يفرض عليها حتمية التنويع الإقتصادي، وهذا ما سنعرضه في هذا المطلب.

الجزائر شأنها شأن البلدان الأخرى المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتاج إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا لزيادة فرص العمل، وهو أمر غاية في الأهمية نظرا لغلبة فئة الشباب على وضعها الديموغرافي، فضلاً عن ضرورة استكمال السياسات الرامية إلى توليد إيرادات إضافية للمالية العامة للدولة بتدابير أخرى لتحسين كفاءة الإنفاق العام وتحقيق العدل والإنصاف في هذا الإنفاق، وسيعتمد نجاح الإصلاح الهيكلي على قدرة الجزائر على استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع سياسات حاسمة لمساندة تنمية القطاع الخاص وتطويره، مع الاستمرار في حماية الشرائح الأولى بالرعاية من السكان.

سنحاول توضيح إعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل القومي من خلال عرض بعض الإحصائيات الرسمية.

❖ إحصائيات الصادرات خارج المحروقات للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021

حققت الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بنظيرتها من السنة الماضية تتجلى فيما يأتي: [1]

[1] بيان وزارة التجارة وترقية الصادرات، إحصائيات وحصائل، إحصائيات الصادرات خارج المحروقات، على الموقع الرسمي للوزارة www.commerce.gov.dz تم نشره في 2021/09/13، تم الإطلاع عليه يوم 2022/02/20 على الساعة 18.00

- صادرات الثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 ارتفعت بمعدل 118% حيث بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية؛ نفس الشيء كان بالنسبة للسبعة أشهر التي سجلت ارتفاع بنسبة 108% (2.47 مليار دولار)
- معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 12.3% من القيمة الإجمالية للصادرات ؛

أهم المـــــــــواد المصدرة و مقارنتها بنفس الفترة من السنة الماضية:

- الأسمدة المعدنية و الكيميائية الأزوتية : 886 مليون دولار مقابل 524 مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 69.1%
- الحديد و الصلب : 595.78 مليون دولار، مقابل 28.76مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 19.71%؛
- مواد كيميائية غير عضوية: 501.8 مليون دولار، مقابل 150.1مليون دولار، أي بزيادة تقدر بـ 234%؛
- سكر، و محضرات سكرية، و عسل النحل: 288 مليون دولار مقابل 173مليون دولار أي بزيادة تقدر بـ 66%؛
- مصنوعات معدنية: 190.81 مليون دولار، أي بنسبة تقدر بـ 6.54% من مجموع الصادرات خارج المحروقات.

وتعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف الجزائر الهادفة إلى تحقيق تنوع حقيقي للاقتصاد الوطني والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقبات والصعوبات التي تعترضهم في الميدان.

❖ إحصائيات الصادرات خارج المحروقات للأربعة أشهر الأولى لسنة 2021

سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنسبة لأربعة الأشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية هامة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية تتجلى فيما يأتي: [1]

- ارتفاع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 64.56%؛
- معدل الصادرات خارج المحروقات بلغ 10.54% من القيمة الإجمالية للصادرات؛

[1] بيان وزارة التجارة وترقية الصادرات، إحصائيات وحصائل، إحصائيات الصادرات خارج المحروقات، على الموقع الرسمي للوزارة www.commerce.gov.dz تم نشره في 2021/06/07، تم الإطلاع عليه يوم 2022/02/20 على الساعة 18.00

- صادرات الأربعة أشهر الأولى بلغت 1.14 مليار دولار فيما تم تسجيل 694 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية؛
- تسجيل 832 مؤسسة تصدير جسدت عمليات التصدير خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2021.

أهم المواد المصدرة ونسب الزيادة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية :

- صادرات الإسمنت بلغت 51.54 مليون دولار أي بزيادة قدرها 144.45%؛
- صادرات السكر بلغت 120 مليون دولار أي بزيادة قدرها 44.57 %؛
- صادرات التمور بلغت 46.29 مليون دولار أي بزيادة قدرها 25.66%؛
- صادرات الأسمدة المعدنية و الكيميائية الأزوتية بلغت 283.26 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 5.09%؛
- صادرات الزيوت و المنتجات الأخرى المحصل عليها من تقطير الفحم الحجري بلغت 163 مليون دولار أي بزيادة 121.34%؛
- صادرات المواد الغذائية بلغت 205 مليون دولار أي بزيادة تقدر ب 38.52%.

وتعتبر هذه القيمة هي الأعلى في تاريخ الجزائر، التي يعاني اقتصادها تبعية مفرطة لإيرادات المحروقات (نفط وغاز)، إذ تمثل نحو 93% من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي.

وفي سنة 2020، بلغت الصادرات غير النفطية للجزائر 2.6 مليار دولار، نزولا من 2.8 في عام 2019، وتتوقع الجزائر بلوغ صادراتها غير النفطية نهاية العام الجاري ما بين 4.5 إلى 5 مليارات دولار، ضمن خطة انعاش اقتصادي أطلقتها الدولة في ديسمبر 2019.

ووفق بيانات لوزارة التجارة الجزائرية، يتصدر الحديد والصلب قائمة المنتجات غير النفطية المصدرة، إضافة للإسمنت والأسمدة والمخصبات الزراعية ومنتجات فلاحية وغذائية.

الجدول رقم 01-01: تطور أسعار النفط في العالم 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البرميل	80.1	112.9	111.0	109.5	100.7	55.76	44.2	54.12	71.44	64.49	26.31

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على تقرير منظمة أوبيك 2010-2020

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال الفترة 2011-2014 هناك نوع من الاستقرار في المستويات العامة لأسعار النفط، ولكن ابتدءا من نهاية سنة 2014 عرفت تراجع كبير في أسعار هذه المادة، حيث انخفضت من 100.7 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 44.2 دولار للبرميل كمتوسط في 2016، إلا أنه بين الفترة 2017-2019 كان هناك استقرار في الأسعار، ثم عرفت هذه المادة صدمة أخرى في مارس 2020 انخفض فيها متوسط السعر إلى 26.31دولار للبرميل، وكأدنى مستوى حقيقي إنخفض السعر إلى 21 دولار للبرميل كأدنى مستوى منذ ما يقارب 20 سنة وانخفضت أسعار النفط الخام في العالم بنسبة 60% نتيجة انتشار فيروس كورونا وتدابير الحجر الصحي الذي فرضته معظم دول العالم، وهو ما وضع البلدان التي تعتمد على النفط كمصدر للدخل في مشاكل عدم التوازن المالي ومنها الجزائر.

الجدول رقم 01-02: معطيات الصادرات في الجزائر 2010-2018

السنوات		صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	إجمالي الصادرات
2010	القيمة	56.143	1.619	57.762
	النسبة %	97.20	2.80	100
2011	القيمة	71.662	2.140	73.804
	النسبة %	97.10	2.90	100
2012	القيمة	70.571	2.048	72.620
	النسبة %	97.18	2.82	100
2013	القيمة	63.662	2.161	65.823
	النسبة %	96.72	3.28	100
2014	القيمة	58.362	2.810	61.172
	النسبة %	95.41	4.59	100
2015	القيمة	33.081	2.057	35.138
	النسبة %	94.15	5.85	100
2016	القيمة	27.917	1.781	29.698
	النسبة %	94	6	100
2017	القيمة	33.203	1.930	35.132
	النسبة %	94.51	5.49	100
2018	القيمة	38.953	2.830	41.738
	النسبة %	93.23	6.77	100

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2019.

الشكل رقم 01-02: معطيات الصادرات الجزائرية 2010-2018.

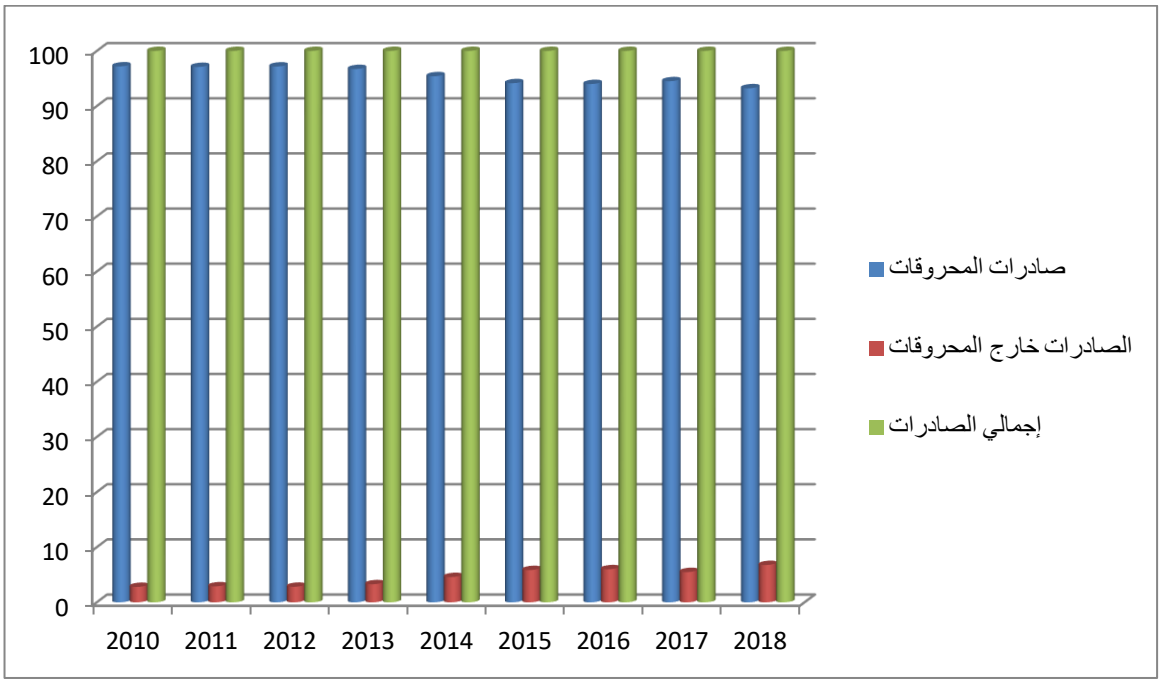

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الجدول والشكل السابقين يظهر لنا تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الإجمالية وهذا خلال الفترة 2010-2018، حيث يظهر لنا ضعف كبير في قيمة الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، فقد قدرت قيمتها 1.6 مليار دولار سنة 2010 وهي قيمة ضعيفة مقارنة مع الصادرات خارج المحروقات التي بلغت في نفس السنة قيمة56.1 مليار دولار، وقد شهدت قيمة الصادرات خارج المحروقات تذبذبا بين الصعود والنزول، إلى غاية السنوات الثلاثة الأخيرة من هذه الفترة (2018،2017،2016)، أين شهدت إرتفاعا متواصلا إلا أنها لم تزد عن 2.83 مليار دولار وهذا ما يمثل نسبة 6.77% من إجمالي الصادرات، وهي أعلى نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات، ولقد كان هذا نتيجة بعض المجهودات التي قامت بها وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج الحروقات، خاصة بعد التراجع الكبير الذي شهدته صادرات المحروقات حيث وصلت سنة 2016 أدنى مستوى لها، إذ بلغت 27.9 مليار دولار نتيجة إنخفاض أسعار النفط، وقد أثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة، وتسبب في ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ولم يبقى هناك من حل سوى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن كل الجهود التي بذلتها الدولة لم يكن لها أثر كبير في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات بالمقدار الكبير والمقبول، حيث بقيت تحت سقف 3 ملايير دولار.

هذا وتشير بعض الإحصائيات الواردة عن وزارة الطاقة في ملخص حول النتائج الأولية لإنجازات القطاع سنة 2020بلغ الحجم الإجمالي لصادرات المحروقات في الجزائر سنة 2020 نحو 82 مليون طن معادل نفط، بقيمة 20 مليار دولار، اي بانخفاض 11% و 40% على التوالي مقارنة بعام 2019.[1]

وأوضحت وثيقة وزارة الطاقة "ان معظم مؤشرات القطاع عرفت منحى تنازلي خلال 2020 و يرجع ذلك أساسا إلى تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا، الذي كان له تأثير قوي على أنشطة القطاع والاقتصاد الوطني بشكل عام"، كما اشارت الوزارة في هذا السياق، الى ان متوسط سعر النفط تراوح عند 42 دولار للبرميل خلال 2020 مقابل 64 دولار للبرميل خلال سنة 2019 بتراجع قارب 23 دولار للبرميل (- 35%)، و باحتساب الصادرات الأخرى لقطاع الطاقة التي تشمل البتروكيماويات وغيرها ،فإنه ينتظر أن تتجاوز قيمة الصادرات الإجمالية للقطاع 22 مليار دولار سنة 2020.

- ❖ إيرادات الدولة، افادت حصيلة الوزارة انه تم دفع ما مقداره 1.853 مليار دينار من ضرائب للخزينة العامة خلال 2020 ، بانخفاض 32%عن مبلغ 2019؛
- ❖ على صعيد الاستثمارات ، فقد بلغ حجمها 7.3 مليار دولار سنة 2020، أي بانخفاض 30% تقريبا عن استثمارات 2019 و التي قدرت ب 10.2 مليار دولار؛
- ❖ بتوفير فرص العمل، قالت الوزارة ان القطاع يوظف حاليا أكثر من 285 الف عامل مقارنة ب 284 الف عامل لسنة 2019؛
- ❖ انخفاض فاتورة المنتجات البترولية المستوردة بـ 50 بالمائة، حيث أظهرت حصيلة قطاع الطاقة انخفاض فاتورة استيراد المنتجات البترولية الى أقل من 700 مليون دولار أي بـ50% مقارنة بواردات 2019 وهو ما يمثل حجم 1.3 مليون طن مقابل 2.5 مليون طن في 2019، اي بانخفاض بنسبة -49%؛
- ❖ بالنسبة للإنتاج الأولي المسوق للمحروقات، فقد بلغ هذا الأخير، حسب أرقام الوزارة، 142 مليون طن مكافئ نهاية 2020 ، مقابل 157 مليون طن نفط مكافئ خلال سنة 2019، اي بانخفاض قدره (- 10%)؛

[1] مقال بعنوان: "قيمة صادرات المحروقات بلغت 20 مليار دولار في 2020"، وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع المختصر https://www.aps.dz/ar/economie/99981-20-2020، تم نشره في2021/01/17 تم الإطلاع يوم 2022/02/20 على الساعة 18:30

- ❖ قطاع التكرير، أفادت الوزارة ان انخفاض حجم النفط المكرر على مستوى المصافي خلال سنة 2020 ادى الى" نقص" في إنتاج المنتجات البترولية ليصل إلى 28 مليون طن أي بانخفاض طفيف (–1.6%) مقارنة بعام 2019؛
- ❖ بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال، فقد بلغ 24 مليون متر مكعب ، اي بانخفاض قدره 11% مقارنة بسنة 2019، وأوضحت الوزارة بهذا الشأن ان "ذلك يرجع اساسا الى عمليات الصيانة الدورية"؛
- ❖ فيما يخص الطلب الداخلي، فقد شهدت السوق الداخلية " انخفاضا كبيرا" في الطلب على الطاقة بجميع أنواعها، إذ انخفض الاستهلاك الوطني بالنسبة للغاز والمنتجات البترولية الى 59 مليون مكافئ نفط في 2020 مقابل 67 مليون طن مكافئ نفط سنة 2019، (– 13%).

وحسب ذات المصدر فان " الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية سجل انخفاضا كبيرا (–17%) مقارنة بعام 2019، كما عرف الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي انخفاضا محسوسا بنسبة (–7%) نهاية 2020 ، مع تقلص احتياجات محطات توليد الكهرباء و كذا استهلاك الزبائن او ما يسمى بالقطاع المنزلي ليصل إلى 44 مليار متر مكعب سنة 2020 مقابل 47 مليار متر مكعب في 2019، حسب حصيلة وزارة الطاقة.

وخلال حصيلة صرحت بها شركة سوناطراك لعام 2020 والأشهر الخمسة الأولى من 2021، أوضح مدير تسيير الأداء بمجمع سوناطراك أنه تم تصدير 41 مليون طن معادل بترول إلى غاية نهاية مايو 2021 مقابل 33 مليون طن معادل بترول في نهاية ماي 2020، وأضاف أنه من أصل 67 مليون طن معادل بترول من المحروقات التي تم تسويقها خلال نفس الفترة مقابل 58 مليون طن معادل بترول في نهاية مايو 2020 (+17%) بلغت قيمة الانتاج المسوق في السوق الوطنية 27 مليون طن معادل بترول في 2020، وبلغ إنتاج المحروقات الأساسي المحقق خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2021 قيمة 78 مليون طن معادل بترول مقابل 75 مليون طن معادل بترول خلال نفس الفترة من 2020 (+4%) منها 22 بالمائة من البترول الخام و68 بالمائة من الغاز الطبيعي و5%من غاز البروبان المميع و5% من متكثف الغاز.

المطلب الثاني: إمكانات الاقتصاد الجزائري المحفزة للتنويع الاقتصادي

للجزائر عدة إمكانات تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه، ولعل أهم مورد في الجزائر هو الثروات الباطنية للمحروقات، إلا أنه توجد إمكانات أخرى خارج قطاع الحر وقات ، ونقتصر هنا على الإمكانات المرتبطة بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارها قطاعات ذات إمكانات كبيرة يمكنان تحل محل المحروقات، وخاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.[1]

1. القطاع الفلاحي: تتوفر الجزائر على فرص كثيرة في القطاع الفلاحي، وذلك كونها تعتبر بوابة القارة الإفريقية ومحور الدول المغاربية وكذا قربها من السوق الأوربية، فضلا عن امتلاكها لأراضي خصبة شاسعة و موارد مائية هائلة وكذا إمكانات بشرية ومالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وتنمية كي يكون قاطرة الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص مختلف هذه الموارد والإمكانات في النقاط التالية:[2]

1.1. الموارد المائية: تتنوع الموارد المائية في الجزائر، حيث تتكون من الموارد المطرية والموارد السطحية والموارد الجوفية.

- **الموارد المطرية**: رغم اتساع مساحة الجزائر والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم ، إلا أن حوالي 93% من هذه المساحة توجد في مناطق الهضاب العليا والجنوب، وكميات الأمطار في هذه المناطق ضعيفة تقدر بنسبة 8%، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها ب 7% من إجمالي مساحة الجزائر تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة بها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92%، وعليه فإننا نلاحظ عدم توافق بين مساحة الأراضي وكمية الأمطار المتساقطة بها، حيث أن93% من مساحة الجزائر تسقط عليها أمطار بنسبة 8% من إجمالي الأمطار المتساقطة على الجزائر، و 7% من مساحة الجزائر تتساقط عليها 92% من إجمالي الأمطار المتساقطة، ولكن هذا لا يعني ضعف الموارد المائية في الجزائر وذلك لوجود أنواع أخري من الموارد المائية؛
- **الموارد السطحية**: وتتمثل في مياه السدود والمحاجر المائية والأنصار، ويصل حجم هذه الموارد إلى 13.5 مليار م^3 السنة، وتوزع جغرافيا في كامل التراب الوطني، حيث تحتوي الأحواض والسدود في الشمال على 11.1 مليار م^3، أما في الشمال فتحتوي على حوالي 0.7 مليار م^3، أما المناطق الصحراوية فتحتوي على ما يقارب 0.6 مليار م^3؛

[1] عزوز أحمد، ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 24

[2] نفسه

❖ **الموارد الجوفية:** تقدر المياه الجوفية في الجزائر بحوالي 7 مليار مة في السنة موزعة بين 2 مليار مه في الشمال، و5 مليار م3 في الجنوب، ويستغل منها في الشمال ما نسبته 93% أي (1.8 مليار مر السنة)، وتتجدد سنويا عن طريق المياه المتسربة من مياه الأمطار في طبقات الأرض.

الحجم الأكبر لهذه الموارد الجوفية يتمركز الطبقات الجوفية الكبرى المتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابه، الهضاب العليا، أما الصحراء فتحتوي على خزانين كبيرين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري على مساحة 600 ألف، والمركب النهائي على مسحة 300 الف كلم.

2.1. الأراضي الفلاحية: تمتلك الجزائر أراضي زراعية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، إلا أن المساحة المستغلة للزراعة لا تتعدى 8.42 مليون هكتار (نسبة الاستغلال لا تتعدى 20%) من المساحة الزراعية الكلية، كما انه في السنوات الأخيرة وفي إطار استصلاح الأراضي فقد ارتفت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة خاصة في ولايات الجنوب الجزائري كولاية الوادي، وولاية بسكرة.

ورغم ذلك فان المساحة المستغلة للزراعة لا تزال ضعيفة مقارنة بالمساحة الكلية، وهذا ما يؤكد لنا إمكانية الاستثمار أكثر في القطاع الفلاحي لإحداث أمن غذائي وكذا إمكانية التصدير للخارج، ليصبح القطاع الفلاحي من ضمن بدائل قطاع المحروقات.

3.1. الموارد البشرية: بلغ متوسط اليد العاملة في القطاع الفلاحي سنة 2009 حوالي 3.15 مليون عامل، حيث كان لا يتعدى 1.63 مليون عامل سنة 1980، إلا أن هذه الزيادة في حجم اليد العاملة في القطاع الفلاحي ليست بالكبيرة مقارنة مع النمو السكاني في هذه الفترة، ورغم توفر الموارد البشرية في هذا القطاع إلا أنه غير كافي خاصة في السنوات الأخيرة فلاحظنا عزوف كبير عن العمل في هذا القطاع، كما أن الفلاحين غالبا ما ينقصهم التأهيل العلمي وقلة اعتمادهم على المهندسين الفلاحين مما ينعكس سلبا عل إنتاجية هذا القطاع.

2. القطاع الصناعي: إن تحليل القطاع الصناعي في الجزائر يبين لنا بأن الصناعة مرت بمرحلتين رئيسيتين وهما: مرحلة الصناعات المصنعة (1962-1985)، ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986 إلى يومنا هذا).[1]

[1] عزوز أحمد، ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 25

1.2. مرحلة الصناعات المصنعة (1962–1985): تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث كانت الدولة تتبنى نموذج الاقتصاد الاشتراكي، الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد الوطني من طرف الدولة من خلال التخصيص المركزي للموارد المالي، والذي يجعل من الدولة المنظمة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية للبلاد.

ولقد تميز النمو الصناعي بين سنتي 1967-1977 بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة وخصص لهذا أكثر من 300 مليار د.ج للاستثمار في الصناعات المصنعة في كل من المخطط الثلاثي (1967-1969) والمخططين الرباعيين (1970-1973 و 1974-1977)، وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر. وبالرغم من هذه المجهودات والأموال التي صرفت إلا أن النتائج المحققة كانت ضعيفة، حيث تميزت الصناعة في هذه المرحلة بارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية، و عدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي من المواد الاستهلاكية، حيث تراجعت نسبة تغطية الإنتاج الصناعي للطلب الداخلي إلى اثر من النصف خلال عشرة سنوات (كانت 48% سنة 1967 وأصبحت 24% سنة 1977)، وبالتالي كانت التجربة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الصناعي وفق النموذج الاشتراكي. وارجع الخبراء الدوليين هذا الفشل بفشل النظام الاشتراكي في أصله، فهو نظام يعتمد على المخططات في تسيير الاقتصاد ولا يعتمد على فعالية وفاعلية المؤسسات.

2.2. مرحلة خصخصة (1986– وقتنا هذا): إن لانهيار أسعار البترول سنة 1986 اثر كبير على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف اغيار أسعار المحروقات عن الهشاشة الكبيرة للاقتصاد الجزائري حيث لم تستطع الصناعات المصنعة من خلق قطاع إنتاج قوي خارج قطاع المحروقات، وبقيت الدولة تعتمد على الريع البترولي كمورد رئيسي لتمويل الاقتصاد. إن النتائج غير المرضية للسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال في إطار النموذج الاقتصادي الاشتراكي أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق، وذلك بداية من سنة 1989.

من بين أهم شروط وملاءات صندوق النقد الدولي للتوجه نحو خصخصة المؤسسات العمومية التي أثبتت قدرتها على خلق قيمة مضافة حقيقية، ومن أهم المؤسسات التي تم خصخصتها المؤسسات الصناعية بسبب المكانة الضعيفة التي كانت تحتلها في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث مثلت 6.7% سنة 2003 لتنتقل إلى 5.5% سنة 2008 لتتحسن سنة2016 وتصبح 7.5%، ولكن تبقى نسبة ضعيفة جدا لا تعكس إمكانات وقدرات الاقتصاد الوطني في هذا المجال سواء من حيث المواد الأولية المتوفرة أو الأموال اللازمة للاستثمار في هذا القطاع.

لقد اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 2007 إطلاق سياسة النمو الصناعي، وذلك من خلال تحسيد الإستراتيجية الصناعية الجديدة والتي تعتمد على أربعة عوامل رئيسية:

- إعادة تأهيل المؤسسات؛
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي؛
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. القطاع السياحي: يجب أن يتوفر القطاع السياحي على عدة مقومات لكي يكون ذاكفاءة ويحقق قيمة مضافة، ومعظم الدول التي تتمتع بقطاع سياحي رائد ومتطور تتوفر على هذه المقومات، والتي يمكن تقسيمها إلى مقومات جغرافية، مقومات طبيعية، مقومات تاريخية وثقافية، مقومات مادية (البنية التحتية).[1]

1.3. المقومات الجغرافية والطبيعية: تتميز الجزائر بموقع جغرافي رائع، فهي البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر المتوسط، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب النيجر ومالي، والشرق كل من تونس وليبيا، ومن من المغرب وموريتانيا، وتعتبر أكبر بلد إفريقي بمساحة تقدر ب 2381741 كلم، وشريط ساحلي يفوق 1200 كلم يتميز بشواطئ رائعة.

تنقسم الجزائر إلى ثلاثة أقاليم رئيسية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي:"

- **إقليم الساحل (الشمال)**: ويمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل، وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ والخلجان، ويتميز بمناخ متوسطي ودرجة حرارته 18 درجة من شهر أكتوبر إلى أفريل، أما في شهر جويلية و أوت فتصل الحرارة إلى 30 درجة، ويكون الجو حار ورطب؛
- **إقليم التل:** ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة، وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة بهذا الإقليم. ويتميز بمناخ شبه قاري يتميز بموسم طويل بارد ورطب من شهر أكتوبر إلى ماي وتصل حرارته إلى 5 درجات أو أقل في بعض المناطق منه، أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة تصل إلى أكثر من 30 درجة؛

[1] عزوز أحمد، ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 26

❖ **إقليم الصحراء:** ويشكل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية، حيث يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية، وتقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات. ويتميز بمناخ صحراوي بموسم طويل من شهر ماي إلى شهر سبتمبر حيث تصل درجة حرارته أحيانا إلى 40 درجة، أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي و دافئ، وهذا ما يمكن حركة نشاط السياح في فصل الشتاء.

كما تمتلك الجزائر عدة مقومات طبيعية كالحمامات المعدنية منها: حمام بوغرارة بتلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت، حمام بوحنيفية بمعسكر، حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، حمام سيدي سليمان بتيسمسيلت محطة العلاج بمياه البحر بسيدي فرج بالعاصمة، كما تمتلك مجموعة من الحظائر الوطنية ومنها: الحظيرة الوطنية للقالة، حظيرة جرجرة، حظيرة غابات الأرز بثنية الحد، حظيرة الطاسيلي.... الخ.

2.3. المقومات التاريخية والثقافية: تتمثل أهم المناطق التاريخية التي يعبر عن تاريخ الجزائر، وتعتبر مقصدا سياحيا بامتياز فيما يلي: الآثار الرومانية بالقنطرة، الآثار الإسلامية مثل ضريح الصحابي عقبة بن نافع، الأضرحة العملاقة في تابلبالة يصل طول الضريح إلى 7 و8 أمتار، القصور القديمة في الجنوب الغربي كالقنادسة وتاغيت، شواهد وضريح تنهنان وكنيسة الأب فوكو، مواقع أثرية فيها نقوش حجرية في قالمة وحقول الحلزون في تبسه، معالم أثرية ومدافع ونصب وشخصيات تدل على دولة نوميديا، الآثار الرومانية والبيزنطية في ولايات الشمال الشرقي، آثار إسلامية كالزوايا والمساجد القديمة .

كما تتميز الجزائر بعدة مقومات ثقافية مثل: التحف الوطني للمجاهد بالعاصمة، المتحف الوطني الباردو بالعاصمة، متحف هيبون بعنابة، المتحف الوطني بقسنطينة، المتحف الوطني للفنون الجميلة بالعاصمة،

3.3. المقومات المادية: إن الإمكانات المادية التي يحوزها القطاع السياحي ضعيفة للغاية ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، خاصة عند مقارنتها مع تونس والمغرب، وهذا ما جعل القدرة الاستيعابية للجزائر في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسياح منخفضة وهي تقل عن المتوسط العالمي المقدر ب 12.5%. وتقاس هذه النسبة للقدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات عادة بمؤشر نسبة السياح إلى عدد السكان.

المطلب الثالث: الخيارات الإستراتيجية لتنويع الاقتصاد الجزائري

نحاول في هذا المحور رسم إطار المعالم إستراتيجية ملائمة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، معتمدين في ذلك على القراءة التحليلية لمختلف السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها بعض الدول، وكذا رؤى صندوق النقد الدولي.

أولا. نقاط ضعف تنويع الاقتصاد الجزائري

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر وإخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية أساسية من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي.[1]

1. مشكل الدعم: أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى بلوغ تكلفة الدعم حوالي 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015، وهذا الدعم غير عادل في معظمه، فعلى سبيل المثال تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر، بالإضافة إلى ذلك، يشجع الدعم الاستهلاك المفرط، ويمكن جعل النظام أكثر عدالة مع خفض تكلفته من خلال زيادة التخفيض التدريجي للدعم المعمم وإبداله بنظام للتحويلات النقدية يوجه بدقة إلى أقل الأسر دخلا.

2. الاعتماد على النفط وغياب إستراتيجية بعيدة المدى لتنويع الاقتصاد: ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب إستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

3. مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل أساسية في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات، ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي إلى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل.

[1] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 340

ثانيا. نحو نموذج اقتصادي متنوع

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق التنويع الاقتصادي نجد:[1]

1. تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على الهيدروكربونات إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص؛

2. إجراء الضبط المالي: من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية؛

3. التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني: بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة والدراسات، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والسياحة المحلية.

4. تحسين بيئة الأعمال: حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016، بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015، فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

وبناء على ما تقدم نخلص إلى اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري وفق الآتي:

[1] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 341

الجدول رقم 01-03: اقتراح معالم لتنويع الاقتصاد الجزائري

محاور الإستراتيجية	آليات تنفيذ الإستراتيجية
وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي	التخفيض من التمويل الريعي تدريجية في آفاق2020 إلى غاية 2030، وذلك من خلال الخوض في إصلاح جبائي يسمح بالتوجه نحو جدول طبيعي للتمويل الريعي.
بناء قاعدة صناعية تدعم التنويع	• تنفيذ سياسة صناعية جديدة؛ • التركيز على القطاعات التصديرية؛ • تعزيز الروابط التي تقوم على التجمعات الصناعية.
تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية	• القضاء على الرشوة والفساد الإداري؛ • تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.
استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات	• إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق؛ • إعتماد الصيغ الاستثمارية الإسلامية.
دعم القطاع الخاص للدخول في قطاعات جديدة	• تقديم الحوافز الضريبية الداعمة للصادرات؛ • تسهيل الدعم التمويلي من طرف البنوك وهيئات تشجيع الصادرات؛ • الرقابة المستمرة على أداء المؤسسات وتوجيهها إلى القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد.
تبني مقاربة جديدة لسياسات التشغيل والسوق غير الرسمية	• إصلاح سياسات سوق العمل لتشجيع التشغيل الرسمي؛ • وضع إستراتيجية وطنية تحفيزية لضبط التشغيل غير الرسمي والدعم التحفيزي لإدخال المؤسسات غير الرسمية للدورة الاقتصادية.
تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية	• تبسيط الهياكل الضريبية؛ • خلق وسطاء ترويج الاستثمار؛ • إصلاح القطاع المصرفي والمالي.
ترشيد الإنفاق العام	• الاستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات؛ • إحداث توازن بين الاستثمار في رأس المال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل القيمة المضافة للاقتصاد.
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	• إحداث أكبر درجة من التفاعل بين القطاعين في مختلف المجالات؛ • تقليص دور القطاع العام وفسح المجال أكثر للقطاع الخاص.

المصدر: بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 342-343، بتصرف.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي يتمحور حول المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي وواقعه في الجزائر، تبين لنا أن التنويع ضرورة حتمية للدول التي تعتمد على مصدر دخل واحد كالدول النفطية على غرار الجزائر، وتهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين، ومن خلال دراستنا لهذا الفصل نلخص ثلاثة أهداف متداخلة للتنويع الإقتصادي هي:

- إستقرار النمو الاقتصادي؛
- توسيع قاعدة الإيرادات؛
- رفع القيمة المضافة القطاعية.

كما نخلص إلى أن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

الفصـــل الثـــاني

واقع القطاع الزراعي في الجزائر

تمهيد

في ظل الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات وتداعياته السلبية على الاقتصاد الجزائري، برزت أهمية قطاع الفلاحة الذي يعتبر البديل الأمثل لما له من مقومات تساعد على خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل ودعم الأنشطة الصناعية والتجارية التي يعتبر هذا القطاع مصدر يوفر لها المواد الأولية،، ويستهدف الاهتمام الكبير الذي يحظى به القطاع الفلاحي زيادة دوره في الإقتصاد الوطني من خلال السياسات والإصلاحات المنهجة من طرف الدولة.

وقصد توضيح واقع القطاع الزراعي في الجزائر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم الزراعة والتنمية الفلاحية

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الأول: مراحل تطور قطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الثاني: السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر

المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر

تسعى الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي نظرا لما لها من مقومات مختلفة تساعدها على إستغلال كافة عوامل الإنتاج المتاحة التي تشكل مدخلات هذا القطاع وإستثمارها بشكل أمثل لرفع معدلات الإنتاجية وتحقيق الإكتفاء الذاتي وتقليل فواتير إستيراد المنتوجات الفلاحية خاصة الغذائية منها، كذلك فتح آفاق مستقبلية للتصدير، كما أن النهوض بهذا القطاع سيوفر حتما التخلص من التبعية الإقتصادية والإعتماد على المحروقات كمصدر أول وأساسي للدخل القومي.

المطلب الأول: مفهوم الزراعة والتنمية الفلاحية

سنتطرق من خلال هذا المطلب مفهوم الزراعة والتنمية الفلاحية وأهدافها.

أولا. مفهوم الزراعة

كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGER أي الحقل أو التربة وكلمة CULTURE أي العناية، وبذلك تكون كلمة الزراعة AGERICULTURE تعني العناية بالحقل أو بزراعة الأرض، والزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كزراعة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل البنائية وإقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وتربية الدواجن والنحل وغيرها.

ويعرف البعض الزراعة بأنها علم وفن فلاحة التربة، وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن.[1]

المقصود من الزراعة هو تقوية وظائف الأعضاء النباتية للحصول على محاصيل جيدة ووافرة، حيث كان ذلك لا يعرف إلا بدراسة علم النبات، فينبغي للمزارع أن يعرف التشريح النباتي أي بنية النبات وتأليفه والفيسيولوجيا النباتية أي علم منافع أعضاء النبات وكيفية تأثير المؤثرات الطبيعية التي لها دخل عظيم في حياة النبات.[2]

الزراعة نشاط يمكن من خلاله أن يشارك البشر بشكل مباشر في الإدارة حياة ودورات حياة بعض النباتات، بعبارات مجردة يمكن اعتبار هذا تغييرا من نهج استخلاصي إلى حد كبير إلى الكفاف (التجميع) نحو نهج منظم للغاية،

[1] بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان: " دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (إنتاج التمور نموذجا)"، مجلة الدراسات المالية، والمحاسبية والإدارية، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد 09، 2018، ص 403

[2] ندى أحمد: "حسن الصناعة في علم الزراعة"، دار الطباعة العامرة، القاهرة، 1912، ص 2

مع الجدولة الموسمية للعمالة من أجل الإرجاع المتأخر والمنتج القابل للتخزين، وفي الممارسة تنطوي الزراعة على التلاعب بالتربة والمياه والمكونات الأخرى للنبات في بيئة أبسط شكل لها يتضمن زرع البذور على التربة التي تم تطهيرها من نباتات أخرى، وفي الأنظمة منخفضة الكثافة قد يحدث هذا من خلال حرق النباتات (القطع والحرق) أو عن طريق الاستفادة من الرواسب الطازجة للطمي من خلال فيضانات الأنهار.[1]

كما تشمل المتغيرات الهامة الأخرى إضافة المغذيات للتربة بوسائل مثل السماد ، والمحاصيل المتعددة بأنواع مثبتة للنيتروجين (عادة البقوليات من عائلة فاباسي)، أو استخدام تناوب المحاصيل مع البقوليات أو البور فترات، يمثل هذا مكونا مهما للزراعة، أي تحديد مواسم البذر والحصاد والأنماط المتداولة في تناوب المحاصيل والإراحة.[2]

كما أن الزراعة تعرف بالإقتصاد الأخضر الذي يتطلب مهارات المعرفة والإدارة أكثر من التقنيات الجديدة فقط، كما يتطلب المزيد الحوكمة الفعالة التي ستؤدي إلى تحول في العقلية الزراعية وإعادة تخصيص الموارد المالية والموارد الأخرى للأنشطة التي تولد المنافع العامة، ويتعلق الأمر أكثر بالاستثمار في صنع نقلة نوعية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، وليس نقلة كمية إلى مستويات إنتاج غير مستدامة بشكل متزايد، وسيكون هذا ممكنا من خلال تحسين إشراف المنتج على الأرض وزيادة وعي المستهلك بتأثير خياراته حول مستقبل توافر الغذاء.[3]

ثانيا. مفهوم التنمية الفلاحية

يقصد بالتنمية الفلاحية على أنها كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، وعرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن.

كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهم معا.[4]

[1] David R. Harris and Dorian Q Fuller : " Agriculture: Definition and Overview", State of Knowledge and Current Debates, University College London, 2014 , P 04

[2] IBID

[3] Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Swiss Confederation, Greening the Economy with Agriculture, 2012, P 12

[4] دندن فتحي حسن: " تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016، ص 18

كذلك عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية بإستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية.[1]

❖ أهداف التنمية الفلاحية

تهدف التنمية الزراعية إلى تحقيق ما يلي:[2]

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية؛
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة؛
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق؛
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات إستغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الإستقرار بسبب إرتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الإستثمار في المجلات المختلفة كإستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الإقتصادية؛
- التوسع في الهيكل الإنتاجي بإستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على إستخدام الطرق الحديثة في

[1] غردي محمد: " القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 8

[2] نفس المرجع، ص 9

الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي؛

- التقدم الإقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الإقتصاديين أبرز عناصر التنمية الإقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح إرتفاع معدلات الإستثمار إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الإدخار والإستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما:
  - ✓ توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة؛
  - ✓ تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الإستثمارات.
- العدالة الإجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الإجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات؛
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي إحتياجاتهم وتوفر لهم الإستقرار.

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات وإمكانيات فلاحية عديدة تمكنها من النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

1- الموارد الطبيعية

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في(الأرض، المياه، المعادن...) وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى، وتتمثل هذه الموارد فيمل يلي:

1. الأراضي الزراعية

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل لقاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية التوسع الأفقي)، أو زيادة

المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة 2381710 هكتار.[1]

الجدول رقم 02-01: توزيع الأراضي المستغلة في القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1988-2009

الوحدة ألف هكتار

البيان	89/88	00/99	01/00	03/02	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08
الأراضي الصالحة للزراعة	7675.5	8227.4	8193.7	8270.9	8389.6	8403.6	8414.7	8424.8	8389.6
المراعي والمجاري	31035	31749.3	31914.8	31635.9	32821.5	32776.7	32837.3	32884.9	32821.6
الأراضي الفلاحية غير المنتجة	993.2	866.34	875.34	911.77	1196.4	1187.7	1196.9	1126.4	1169.4
الغابات	4699	4196	4223	4256	4289	4303	4216.4	4228	4227.7
مجموع الأراضي الفلاحية	44402.7	45039.0	45206.8	45074.6	46669.5	46671	46665.3	46664.1	46608.3
نسبتها إلى مجموع التراب الوطني	%16.7	%17.2	%17.2	%17.1	%17.8	%17.8	%17.8	%17.8	%17.8

المصدر: غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 18

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الأراضي الفلاحية في الجزائر تطورت بشكل ملحوظ خلال الفترة 1988-2009، وذلك راجع إلى سياسات الدولة الرامية إلى النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي، وكذلك التخلص من التبعية والذي يعبر عنه بالإقتصاد الأخضر، فنلاحظ أن مجموع الأراضي الفلاحية التي تتمثل في الأراضي الصالحة للزراعة، المراعي والمجاري، الأراضي الفلاحية غير المنتجة والغابات قد زادت قيمتها المسجلة من 44402.7 ألف هكتار أي ما نسبته 16.7% من مجموع التراب الوطني في الفترة 1988-1989 إلى 46608.3 ألف هكتار وهو ما نسبته 17.8% من مجموع التراب الوطني خلال الفترة 2008-2009.

2. الموارد المائية

يمكن تقسيمها حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية كما يلي:[2]

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 20

[2] بوشلة إيمان، لونيس سارة: "أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019، ص 71

أ. **الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجغرافية و التي تقدر بحوالي 2,4 مليون كلم^2 إلا أن 93 % من المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، و تساقط الأمطار فيها يقدر بنسبة 8% أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7% من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م^3 بنسبة 92 %؛

ب. **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية و الأنهار، و تقدر الموارد المائية السطحية بين 9,8 مليار م^3 السنة و 13,5 مليار م^3 السنة ، حيث أنها موزعة جغرافيا بين الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11.1 مليار م^3 و أحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3 تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ تبلغ سنة 2009 عددها المستغلة 66 بطاقة استيعابية تقدر ب 7.5 مليار م^3؛

ج. **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و حوالي 60.000 بئر صغير، و90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق و قدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال مقدر ب 2 مليار م^3 السنة و الجنوب 5 مليار م^3 السنة ، بالنسبة للشمال مستغلة بالنسبة 90 %أي 1,8 مليار م^3 السنة، و تتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من الموارد الجوفية قدر ب 75 % تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية كميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى و التي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية هما المتداخل القاري و المركب النهائي و ذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم^2 على التوالي ، و يعتبر هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

3. الموارد البشرية:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، و ذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، حيث بلغت القوة العاملة حوالي 25.4% سنة 1995 وقد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8% سنة 2008، وبلغت سنة 2015 ما نسبته 8.7% وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب منها هجرة

العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني، وأكثر على ما يميز الموارد البشرية هو حجم القوة العاملة في الزراعة وحجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها.[1]

4. الموارد النباتية والحيوانية

أ. الموارد النباتية: يعتبر الإنتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي لما له من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية للسكان ، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج و خاصة فيما يتعمق في إنتاج الحبوب، البقوليات الجافة، الحمضيات والكروم؛[2]

الجدول رقم 02-02: تطور إنتاج السلع الغذائية النباتية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة مليون قنطار (م.ق)

السنة / المادة	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2016	2017
الحبوب	9.3	40.3	9.35	15.3	61.2	45.6	42.5	51.4	49.1	34.3	34.3	34.7
الخضر	33.1	54.8	55.2	60.7	72.9	86.4	95.7	104	118.7	122.8	-	130.2
البطاطا	12.1	18.9	15.1	21.7	26.4	33	37.8	42.2	49.3	46.73	47.8	46
الحمضيات	4.3	5.9	6.9	7	8.4	7.9	11.1	10.8	12	12.9	12	13.4
الفواكه	4	6.2	6.9	9.2	10.2	12.3	13.8	-	-	-	-	16.8
الزيتون	2.2	4.7	2.1	2.5	4.8	3.1	6.1	2.4	4	2.74	-	6.85
التمور	3.7	4.4	5.3	5.5	6	6.4	7.2	7.9	8.5	9.3	10.2	10.6

المصدر: بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 73

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن إنتاج السلع الغذائية النباتية في الجزائر شهد تطورا ملحوظا في مجملها خلال الفترة 2000-2017، فالحبوب التي تعتبر أهم محصول وركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي فقد زاد إنتاجها من 9.3 مليون قنطار سنة 2000 إلى 34.7 ملين قنطار سنة 2017، وإنتاج الخضر التي شهدت نقلة نوعية حيث إنتقل الإنتاج من 33.1 مليون قنطار سنة 2000 إلى 130.2 مليون قنطار سنة 2017، كذلك البطاطا التي زادت قيمة إنتاجها من 12.1 مليون قنطار سنة 2000 إلى 46 مليون قنطار سنة 2017، أما الحمضيات والفواكه فقد تطور

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 21 بتصرف

[2] بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 73

الإنتاج من 4.3 و 4 مليون قنطار على التوالي سنة 2000 إلى 13.4 و 16.8 مليون قنطار على التوالي سنة 2017، بينما الزيتون الذي يعتبر من أهم المحاصيل الموسمية فقد شهد زيادة طفيفة حيث كان الإنتاج يقدر بـ 2.2 مليون قنطار سنة 2000 ليصبح 10.6 مليون قنطار سنة 2017، كذلك التمور التي تتمتع بجودة عالية فإنتاجها قد تطور من 3.7 مليون قنطار سنة 2000 إلى 10.6 مليون قنطار سنة 2017،

ب. الموارد الحيوانية: تتصف تربية الحيوانات في الجزائر بالتنوع، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف الذي يتسع و يتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء و البيضاء بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة، و لقد جاء هذا التطور في الإنتاج الحيواني بفضل سياسة الدولة التي أصبحت تشجع وتدعم القطاع الخاص، وتوفر كل الإمكانيات المادية والمعنوية للفلاحين بالإضافة إلى دعم الشباب وخاصة أصحاب المؤهلات العلمية المتعلقة بالفلاحة في الاستثمار في هذا القطاع وخاصة في مجال تربية النحل، الأنعام والأبقار، و تقديم الرعاية البيطرية والإرشاد الفلاحي في هذا المجال.[1]

الجدول رقم 02-03: تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2014

الوحدة ألف طن

المادة / السنة	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	الحليب	البيض
متوسط 2007-2011	254.82	220.45	2425.41	205.45
2012	240.87	365.40	3060.84	266.33
2013	242.20	418.40	3400.67	299.35
2014	252.64	463.18	3648.35	303.03

المصدر: بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 76

يوضح الجدول أعلاه تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2014، حيث نلاحظ أن إنتاج اللحوم الحمراء إنخفض من 254.82 ألف طن في متوسط إحصائيات الفترة 2007-2011 إلى 242.20 ألف طن سنة 2013 ليعاود الإرتفاع إلى 252.64 ألف طن سنة 2014، أما اللحوم البيضاء فقد شهدت تطورا كبيرا في قيمة الإنتاج فقد قفز الإنتاج من 220.45 ألف طن في الفترة 2007-2011 إلى 463.18 خلال سنة 2014، بينما الحليب الذي يعتبر مادة أساسية في النظام الغذائي الجزائري فقد إرتفع الإنتاج من

[1] بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 75

2425.41 خلال الفترة 2007-2011 إلى 3648.35 خلال سنة 2014، أما البيض فقد زادت قيمة الإنتاج من 205.45 ألف طن المسجلة في الفترة 2007-2011 إلى 303.03 ألف طن سنة 2014.

5. مستلزمات الإنتاج الفلاحي

يعتبر توفر مستلزمات الإنتاج الفلاحي من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والإستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية وتوفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتتمثل أهم هذه المستلزمات فيما يلي:[1]

أ. الآلات الزراعية

- **الجرارات الزراعية:** بلغ متوسط عدد الجرارت الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2001-2005 حوالي 79291 جرار، لترتفع سنة 2006 إلى 102363 جرار و في سنة 2007 وصلت 103585 جرار، والملاحظ هو الارتفاع في عدد الجرارات من سنة لأخرى حيث وصل عددها سنة 2008 نحو 104529 جرار؛
- **الحاصدات الزراعية:** عددها هو الآخر في تزايد حيث وصل عددها سنة 2008 الى نحو 12650 حاصدة مقارنة ب 12554 حاصدة سنة 2007 و ب 12418 حاصدة سنة 2006 ، ففي الفترة الممتدة من2001-2005 يمكن ملاحظة أن عددها كان منخفض 9421 حاصدة فقط.

ب. الأسمدة

- **إنتاج الأسمدة الازوتية:** إنخفض إنتاج الأسمدة الآزوتية بعدما كان إنتاجها (متوسط الإنتاج) خلال فترة 2001-2005 نحو 1903.24 ألف طن أزوت صافي إلى 900 ألف طن أزوت صافي في سنة 2008، بالإضافة إلى ثبات إنتاج الأسمدة الآزوتية خلال الفترة 2006-2008، حيث إستقر الإنتاج خلال هذه السنوات في 900 ألف طن؛
- **إنتاج الأسمدة الفوسفاتية:** على العكس من الأسمدة الآزوتية فان إنتاج الأسمدة الفوسفاتية زاد وحقق بذلك إرتفاعا وصل إلى 800 ألف طن فسفور صافي سنة 2008، مقارنة بمتوسط إنتاج الفترة 2001-2005 التي وصلت إلى 324.08 ألف طن فسفور صافي، والملاحظ كذلك و ثبات وإستقرار مستوى الإنتاج خلال السنوات 2006-2008 في 800 ألف طن فسفور صافي.

[1] دندن فتحي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 23

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

القطاع الزراعي في الجزائر بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منه حقل تجارب وإيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم المقومات الفلاحية في الجزائر، مما جعلها تفشل في مجملها ولم تحقق مبتغى الإصلاحات الزراعية، حيث وبالرغم من الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها:

أولا. مشاكل وموارد تتعلق بالموارد الطبيعية

تعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدام، وتنحصر هذه المشاكل التي تقف عائقا أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية في الجزائر كما يلي:[1]

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية

تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تتناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية، هذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية، أما بالنسبة لتناقص الرقعة الزراعية كميا ونوعيا، فيمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات هي:[2]

أ. الإنتقال العمدي من جانب الإنسان: وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، فرغم ضخامة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان والتي تقدر بألاف الهكتارات، ويلاحظ تركز هاتين الظاهرتين في المناطق الحضرية وحول المراكز والمدن الرئيسية، حيث تصنف معظم الأراضي المفقودة ضمن أراضي الدرجة الأولى والثانية وفقا للكفاءة الفنية والاقتصادية للأراضي الزراعية؛

ب. فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: تسهم الزراعة في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية، وأهم أسباب ذلك هو إنتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات وعدم إكتمال الصرف المغطى، ونفس الشيء بالنسبة لقنوات الري

[1] صابرة تقرارت: " تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2016"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019، ص 22

[2] نفسه

وحدود الحيازات التي توضح على حساب الأراضي الصالحة للزراعة طبعا، هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر وما ذلك، والتي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت وتبعثر الملكيات والحيازات؛

ج. فقدان خصائص الأراضي الزراعية: هناك الإنتقال الجزئي والمتمثل في بقاء نفس المساحة من الأرض كما هي مع فقدانها لخصائصها كليا أو جزئيا، مما يؤدي لإنخفاض كفاءتها وإنتاجيتها، وتتمثل أهم الأسباب وراء ذلك في خصائص بعض الأراضي الزراعية كتلك المشبعة بالأملاح، أو التي تخضع لتكثيف المحصول بدون تعويض كاف من التسميد المتزن، وكذلك زحف الصحراء على طول خط بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب؛

د. انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح: يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة، مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو؛

و. التصحر: حيث تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر أين تحتل المساحة المتصحرة ما يعادل 1.970 كلم من المساحة الكلية أي بنسبة 7,82%، أما المساحة المهددة بالتصحر فتعادل 230 كلم بنسبة تقارب 1,7%؛

هـ. التكثيف المحصولي دون تعويض سمادي كاف: إذ تتميز الزراعة الجزائرية في ظل التزايد السكاني وتخفيض مساحة الأراضي الزراعية الخصبة، وعدم قدرة أراضي الاستصلاح على خلق معادلة بين الأثر المترتب عن العمليتين، تتميز بالميل نحو التكيف الزراعي بحيث تتزاحم المحاصيل داخل الدورة الزراعية، مما يتسبب في إضعاف الأراضي الزراعية لعدم قدرة التربة الزراعية على تجديد عناصرها، وبخاصة في حالة عدم كفاية أساليب التسميد وعدم ملاءمتها.

2. مشاكل ومعوقات متعلقة بطبيعة الحيازات

إن توزيع الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة أولى، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وهذا ما حاولت السلطات العمومية إيجاد حلول لها من خلال حزمة القوانين والقرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد الآن، حيث أن ثلاثة ملايين هكتار تابعة للقطاع الخاص لا تزال دون عقود، نفس الشيء للعقود الإدارية الممنوحة للمستثمرات الفلاحية.

وتبقى إشكالية العقار الفلاحي مطروحة لا سيما أن المؤسسات المالية أصبحت مجبرة على تقديم القروض بضمانات مادية، أثر ذلك على تمويل العمليات الإنتاجية، يدفع بعض المنتجين إلى الانحراف إلى أعمال غير رسمية منها التأجير أ والتنازل عنها.[1]

3. مشاكل ومعوقات متعلقة بالموارد المائية

تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، وهذا رغم الجهود التي بذلتها الدولة في إعطاء بناء السدود وحفر الآبار أمر فرضته ظروف المناخ شبه القاري الذي تتميز به بلادنا، فمعدل التساقط والذي يعد ضعيفا نسبيا (200 ملم سنويا) لا يكفي لسد إحتياجات القطاع الفلاحي من المياه، كما أن عملية بناء السدود وحفر الآبار لم تلبي إحتياجات الفلاحة، هذا ما يؤثر سلبا على مردودية القطاع خلال مواسم الجفاف ويعرضه إلى خسارة فادحة لا يمكن تغطيتها، وبالتالي اللجوء إلى القروض البنكية كعملية دورية في كل موسم.

ونظرا لهذا العجز المائي والاستعمالات غير الرشيدة لهذا المورد، فإن فرص استغلاله وفقا لمعايير الجدوى الاقتصادية تتراجع وتتدهور نوعيته من حيث:[2]

أ. مشاكل التلوث: يعتبر التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي وإلى نفايات الزراعة والإنسان؛

ب. مشاكل الملوحة: إن مشكلة التمليح هي من المشاكل العويصة التي تعانيها أغلب المياه، فبعض الأنهار تعاني من تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف المشاريع إليها، كما أن الإسراف في استنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق، باستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية يؤدي إلى ملوحة الآبار وبالتالي التأثير في الإنتاج الزراعي.

ثانيا. مشاكل ومعوقات تكنولوجية

تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، إذ ما تعتمد الزراعة في الدول النامية بالدرجة الأولى على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها على الآلات والمعدات كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة، ومنذ مطلع التسعينيات تحديدا توسعت استفادة القطاع

[1] بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 94

[2] فوزية غربي: "الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 263

الزراعي في الجزائر بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج والتقنية،[1] ويمكن حصر أهم المشاكل التكنولوجية المتعلقة بالزراعة في الجزائر فيما يلي:

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج

يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائية والمبيدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية فضلا على أنه يستخدمها استخداما سيئا.

فالبذور والتقاوي لا تتناسب مع البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل، كما أنها تعاني تبعات تخلف تحسينها، ومن جهة أخرى تواجه بعض المناطق مشاكل تحول دون التوسع في التسميد، وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة تأثيرا مباشرا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، وأهم معوقات مستلزمات الإنتاج ما يلي:[2]

أ. العتاد الفلاحي: وتأتي في مقدمتها الجرارات والحصادات، على إعتبار أن مكننة العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي، وإذ كانت الجزائر تبذل جهودا كبيرا في اقتناء المعدات والآلات الزراعية؛

ب. البذور المحسنة: تؤثر نوعية البذور على الإنتاج والإنتاجية بصورة جلية، فالأصناف والبذور المحسنة هي من مدخلات الإنتاج الأساسية التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات إنتاجية السلع الغذائية، وبصفة عامة يعاني الإنتاج الزراعي من عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي، كما تستورد أحيانا ما يكون غير ملائم أ وأنه من النوعية الرديئة إلى جانب التأخر في مواعيد توفر ما تم استيراده، ومن جهة أخرى يتصف الإنتاج الحيواني بتدني الصفات الإنتاجية للحيوانات المنتجة.

2. مشاكل ومعوقات تتعلق بالإرشاد والبحث الزراعي

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هي كونها لم تتم وفقا لسياسات البحث والإرشاد الفلاحي ونتائج البحوث الزراعية، ويمكن رد ذلك أساسا إلى وضعية البحث والإرشاد الفلاحي التي تعتبر من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة

[1] مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين: "المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها"، ملتقى علمي وطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق-"، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2021، ص 74

[2] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 271، بتصرف

المؤسسية، وهي السياسة التي تتميز بعدم التكامل والتنسيق مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي بشكل يجعلها غير مهيئة لحل مشاكل القطاع الفلاحي.

إضافة إلى ذلك فإن القطاع الفلاحي كان يعاني من ضعف وقلة الاتصال والارتباط بين مؤسسات البحث والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي، مما يؤدي إلى حرمانها من إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية المحققة في البلدان، كما أن ضعف الموارد المخصصة للبحث والإرشاد الفلاحي وكذا ضعف مرونة مؤسسات ومعاهدة البحث الزراعي يقلل من قدرة القطاع الفلاحي على الاستجابة لمؤشرات السوق.

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه بمراكز البحوث الزراعية، ورغم بذل الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهدات للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي، ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية التي إن عممت سوف تحدث تغيرات واسعة في مجال إنتاج الغذاء، إلا أننا لم نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة.[1]

ثالثا. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية

هي تلك الموارد التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وقدرتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.[2]

1. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشري

أ. نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان، إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري؛

ب. ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها، بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة؛

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 283

[2] بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 97

ج. انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية وهي الخطر الدائم، الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

2. مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية: تتمثل في:[1]

أ. مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهذا يعرف بتدني نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

ويمكن حصر المشاكل التي تعيق تقدم التسويق الزراعي بشكل عام في المجالات التالية:

- **المشاكل المتعلقة بالصادرات:** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية، بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى؛
- **المشاكل الفنية:** مازالت الجزائر بعيدة عن المستوى الفني المطلوب في الإعداد للتصدير، خصوصا في ما يتعلق بالنقل والفرز والتدريج والتغليف، مما يؤثر سلبا في المنتجات المعروضة في الأسواق، وكذلك الافتقاد إلى أصول التقيد بالمواصفات الخاصة بالتصدير؛

ب. مشاكل الخدمات التجارية: إن الخدمات التجارية كالنقل والتخزين والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية عن الأسواق واحتياجاتها والأسعار غير متوفرة بشكل كافي مما يشكل عائقا كبيرا في وجه الصادرات الزراعية التي هي في مجملها سريعة العطب، خصوصا أن الدولة بقطاعيها العام والخاص لا تمتلك طاقة تخزينية كبيرة، كما تتعلم مراقبة استعمالات غرف التبريد، حيث يعمد بعض الخواص بتخزين مواد غير زراعية في غرف التبريد ليستغلونها في مضاربات إحتكارية من اجل الربح وعلى حساب القدرة الشرائية للسكان في غياب مراقبة صارمة من طرف المعنيين؛

ج. مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة، إذ مثلا نجد الكثير من مديريات الخدمات الزراعية تتوفر على تعداد بشري يفوق المطلوب، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون الأجهزة المختلفة الموكلة إليها عملية دعم النشاط الزراعي تخضع لتسيير إداري يتعارض من حيث طبيعته مع النشاط الزراعي؛

[1] صابرة تقرارت، مرجع سبق ذكره، ص 24

د. مشكلة التمويل الزراعي: لعل من أبرز المشاكل التي تواجه الزراعة في الجزائر تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام الخاص، مما أدى إلى تخلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف التجارة البيئية، وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة كما وكيفا، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء على كاهل المزارع فحسب، بل تساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة.

ويعتمد التمويل في الجزائر في الغالب على بنوك متخصصة تابعة للقطاع العام (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، القرض الشعبي...) لتمويل النشاط الزراعي الموسمي والاستثماري البسيط وتقديم السلفيات المدعومة في بعض الحالات، لتسهيل انسياب المدخلات الزراعية وتسويق المحاصيل الزراعية.

المبحث الثاني: تطور القطاع الزراعي في الجزائر

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر كغيرها من الدول عدة تغيرات وتجارب في مجال التنمية الزراعية، وذلك من خلال السياسات والإصلاحات التي عرفها هذا القطاع، فكلها كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي لما له من دور مهم بإعتبار الفلاحة مصدرا أساسيا للغذاء وإستيعاب نسبة عالية من العمالة سواءا له أو للقطاعات الأخرى، كما يعتبر مصدر للقطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد أولية لها، وبالتالي يصبح المساهم الرئيسي في الدخل القومي الإجمالي للدولة.

المطلب الأول: مراحل تطور قطاع الفلاحي في الجزائر

سوف نبين في هذا المطلب مختلف المراحل التي مر بها تطور القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الإصلاحات التي قامت بها الحكومة للنهوض بالقطاع.

أولا. الفلاحة في الجزائر قبل دخول الاستعمار الفرنسي

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام والتجانس فكان الهدف منها هو تحقيق الإكتفاء الذاتي للمواطنين ذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر أن ذاك وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة وهذا لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية التخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في الاستهلاك وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى التي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها وخاصة منها الصناعية، إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات آخري ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات، التمور، العنب والنخيل، أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.[1]

ومن خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار، كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي يمثل 90% من قبل صادراتها، فالجزائر إذا كانت دولة متخصصة في إنتاج القمح غير أن هذا التخصص تلقائي غير موجه.

أما نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي ويقوم على ما يلي:

[1] بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 68

- **أراضي العرش:** هي بور يتم استغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها ويصبح اله الحق على هذا الجزء وينتقل مباشرة إلى ورثته الذكور؛
- **أراضي الملك:** أراضي ذات ملكية فردية؛
- **أراضي الأوقاف:** هي مؤسسات دينية ذات منفعة جماعية كما أنها غير مملوكة؛
- **الأراضي العامة:** قد وجد هذا النوع من الأراضي في الأخير ويدعى كذلك أراضي الشعب (البايليك).

ثانيا. الفلاحة في الجزائر في العهد الاستعماري

تمكنت فرنسا من تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من خلال سياستها الاستعمارية والتي تهدف إلى السيطرة على الشعب الجزائري وكذا استغلال إمكانياته وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الفرنسي، وعلى هذا الأساس فقد رأت ضرورة السيطرة على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري، ومنه السيطرة على الجزائر ككل ومن أجل هذا اتبعت سياسات: الاستيلاء على الأراضي، تقسيم القطاع الفلاحي إلى قطاعين متمايزين، الإصلاحات الزراعية في نهاية العهد الاستعمار.[1]

ثالثا. تطور القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962 – 1982): مرت بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:[2]

1. مرحلة التسيير الذاتي (1962 – 1970): أثناء هذه الفترة التي شهدت خروج المستعمر الفرنسي من الجزائر صب اهتمام الدولة على التركيز على المستثمرات والمزارع الشاغرة التي كان يستغلها المعمرون الفرنسيون والتي بلغت نح و22037 مزرعة بمساحة إجمالية تقدر ب 42 مليون هكتار، حيث أسندت عملية تنظيم هذه المزارع إلى " ديوان الوطني للإصلاح المزارع " الذي أنشئ في 18 مارس 1963 وأصبحت هذه المزارع مسيرة تسيير ذاتي وجماعي من طرف العمال الفلاحيين السابقين لدى المعمرين الفرنسيين.

2. مرحلة الثروة الزراعية (1971 – 1980): جاءت الثروة الزراعية كنتيجة لوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضعية الاجتماعية المتدهورة للمواطنين، والتباين الوجود بينهم، وعلى هذا أصدر ميثاق الثورة الجزائرية في 14 / 07 /1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972 وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي:" الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا لمن يفلحها ويستثمرها "، وهذا ومبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد إذ تهدف إلى القضاء التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في

[1] بوشملة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 69

[2] نفس المرجع، ص 70

التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة

3. مرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي (1980–1990): جاء إعادة الهيكلة الزراعية بناء على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981، لحل المشاكل التي كان يعيشها القطاع الفلاحي الجزائري، وتهدف إعادة هيكلة القطاع الفلاحي إلى إعادة تنظيم عقاري، ضبط كيفيات استغلال الأراضي العمومية وتحديد واجبات المنتجين، إنشاء هيئات تمويل متخصصة لتمويل القطاع الفلاحي، وضع سياسات تكثيف الإنتاج والاهتمام بجودة البور التأطير والري، رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع وإعادة تقويم الدخول الزراعية

4. واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (1990 إلى غاية 2017): جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي، وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها الحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من الأشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تطلبه الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون وضع شروط لإعادة الأراضي المؤممة وأخد بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير وحق الميراث لا يكون إلا للورثة من الدرجة الأولى.... الخ.

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ماعدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدول قبل عام1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطابع المركزي الذي عرفه النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي، وما أنجز عنها من أثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفي، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزميات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية، وعزل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض.

المطلب الثاني: البرامج الفلاحية المنتهجة في الجزائر

أنفقت الحكومات المتعاقبة منذ سنة 1980 مبالغ ضخمة سعت من خلالها إلى إنعاش القطاع الفلاحي قدرت بحوالي 126.2 مليار دينار، وهي المرحلة التي شهدت إعادة هيكلة القطاع الفلاحي حتى سنة 1989 أين تم غلق المخطط الخماسي الثاني، في الوقت الذي كانت الدولة قد انتهت من تطبيق قانون المستثمرات الزراعية الجماعية والفردية 87/13، والذي يعد محطة مهمة غيرت من مسار منهجية إدارة القطاع الفلاحي نحو الخوصصة، ومع صدور دستور 1989 دخلت الجزائر مرحلة جديدة وبداية تحول تاريخي في مسار الدولة، ولكن هذا التحول صاحبته أزمة عميقة وشاملة.

فقد تميز قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة التسعينات بفترة حرجة بسبب دخولها أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير في عدة جوانب، وقبل هذه الفترة شهدت الجزائر فترة مديونية بلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما عرفت في بداية هذه فترة التسعينيات تراجع أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 21 دولار سنة 1991 إلى 15 دولار سنة 1994، كل هذه الأمور أدت لإبرامها اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وكانت محاورها تتضمن تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب ، تخفيض العملة الوطنية بحوالي 97%، التجارة الخارجية وإصلاح النظام العقاري للقطاع الفلاحي، كل هذه الاتفاقيات انعكست سلبا على القطاع الفلاحي والسبب يكمن في تحرير الأسعار وذلك ابتداء من 5 جويلية 1989 أين صدر قانون 12/89 المتضمن شروط أسعار السلع والخدمات وآليات الضبط الاقتصادي بواسطة الأسعار والذي نص بالنسبة القطاع الفلاحة على الانتقال كليا إلى الأسعار الحقيقية بالنسبة العوامل ووسائل الإنتاج ومع عودة الاستقرار السياسي والأمني نسبيا بدرجة عالية سنة 1999 شرعت الجزائر في تطبيق وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية الهامة ابتداء من سنة 2001،[1] يمكن حصرها كالآتي:

أولا. برنامج الإنعاش الاقتصادي

أو المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حيث يعد من البرامج التنموية الهامة في سنة 2001 حيث أعدت الحكومة هذا البرنامج بغلاف مالي يقدر ب 525 مليار دج (7 ملايير دولار) قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة لهو إجراء تقييمات المعظم المشاريع المبرمجة سابقا، ساهم هذا في نمو معتبر للقطاع حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع 387.3 مليار دينار أي ما يقارب

[1] مرباح طه ياسين، فرحات عباس: "القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الإقتصادي"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 12، العدد 04، 2020، ص 556

9.2 % من الناتج الوطني الخام الذي سجل نموا معتبرا بنسبة 13.2% مقارنة بعام 2000 الذي عرف انخفاضا ب 5% مقارنة بسنة1999 ، وقد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي2001 و2002 بما يقدر ب 205,4 مليار دج و 185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة فيتطور النشاط الاقتصادي. [1]

ومن أهم الأهداف التي يسعى إليها هذا البرنامج ما يلي:

- ✓ الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛
- ✓ الإندماج في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ التخصص الإقليمي في الإنتاج الفلاحي؛
- ✓ إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛
- ✓ تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي لترقية وتشجيع الإستمار؛
- ✓ تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين من خلال خلق مناصب شغل؛
- ✓ تحرير المبادرات الخاصة على مستوى التموين، تصريف وتكييف الإنتاج؛
- ✓ تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي؛
- ✓ مكافحة التصحر؛
- ✓ تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة؛
- ✓ زيادة معدل نمو الصناعة الزراعية؛
- ✓ تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الإستهلاك الواسع؛
- ✓ توسيع المساحة الزراعية عبر استصلاح الأراضي عن طريق إمتياز؛
- ✓ تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

[1] بوعافية رشيد، عزاز سارة: "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07، 2017، ص ص 256-257

ثانيا. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

يدعى كذلك بالبرنامج الخماسي الأول ، وهو امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يقدر الغلاف المالي المخصص له (4202.7 مليار دج) ما يعادل 55 مليار دولار (يتضمن قيمة 1216 مليار دج) من البرنامج السابق لم يتم إنجازها، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 868 مليار زيادة عن الصناديق الإضافية المقدرة قيمتها ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة المقدرة قيمتها ب 1140 مليار دج. [1]

يركز هذا البرنامج على خمس قطاعات رئيسية هي:

- ✓ قطاع الخدمات العمومية الإدارية،
- ✓ القطاع الاقتصادي؛
- ✓ فطاع الهياكل القاعدية؛
- ✓ قطاع التنمية البشرية؛
- ✓ قطاع الإسكان والظروف المعيشية.

ويندرج في إطار البرنامج الخاص بدعم القطاع الاقتصادي قطاع الفلاحة والتنمية الريفية الذين الأكثر من نصف المخصصات المتعلقة بهذا القطاع والمقدرة 300 مليار دينار جزائري في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، حيث يهدف من خلال هذا الأخير إلى:

- ➢ تطوير المستثمرات الفلاحية؛
- ➢ تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة؛
- ➢ التشجيع على الإنتاج مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها؛
- ➢ حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي؛
- ➢ تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها وتحسين المرافق الإدارية.

[1] هدى بن محمد: "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد الخامس، 2020، ص ص 45-44

ثالثا. البرنامج الخماسي الأول (2010 –2014)

بهدف مواصلة ما تم البدء فيه تم وضع البرنامج الخماسي الأول أو ما عرف أيضا ببرنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة 2010-2014 من أجل تطوير القطاع الفلاحي و تنمية الريف، وينطوي هذا التحدي حتما على البحث عن تغييرات كبيرة متوسطة المدى في الأسس الهيكلية القادرة على ضمان الأمن الغذائي، تتكون الإستراتيجية المعتمدة من الحد من نقاط الضعف، وتطوير الأصول من خلال المشاركة القوية لمختلف الجهات الفاعلة الخاصة والعامة وتعزيز ظهور حكم جديد للزراعة والمناطق الريفية، ويعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على ثلاث ركائز متكاملة وهي:[1]

1. التجديد الفلاحي: يركز برنامج التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي ومردودية القطاع الفلاحي لضمان استدامة الأمن الغذائي للبلاد، وذلك من خلال العمل على تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، ويعتمد هذا التجديد على المحاور التالية:

- ✓ تعزيز إنتاجية رأس المال وتطوير البنية التحتية الفلاحية والريفية؛
- ✓ برامج التنظيم وذلك عن طريق تنظيم المنتجات الزراعية؛
- ✓ دعم النشاطات الفلاحية المباشرة (إنتاج الحبوب، البقول الجافة، الحليب، البطاطس وغيرها)؛
- ✓ مكافحة التصحر وحماية التجمعات المائية وتعزيز الإرشاد الفلاحي.

2. التجديد الريفي: يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، بحيث يتجاوز الإكتفاء بتحقيق التنمية الفلاحية في العالم الريفي، ليشمل قطاعات أخرى مثل: الطاقة الكهربائية، تنمية الحرف وغيرها.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية، من خلال إنجاز مشاريع حيوية أطلق عليها إسم مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: يخص هذا البرنامج الفواعل المختلفة الناشطة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، ويهدف لتحقيق المساعي التالية:

- ✓ عصرنة المؤسسات الفلاحية المختلفة، وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية؛

[1] فرح بن سالم: "واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر"، ملتقى علمي وطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق-"، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2021، ص ص 48-49

- ✓ توسيع الاستثمار في عمليات التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي؛
- ✓ تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة، ودعمها بمختلف الموارد اللازمة؛
- ✓ دعم مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصدير البذور والشتائل، والرقابة التقنية؛
- ✓ مكافحة حرائق الغابات، بالإضافة إلى تفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الفلاحة الوطنية.

رابعا. البرنامج الخماسي الثاني (2015-2019)

إن المسعى الذي تم إعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب للتصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي:

1. المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة وتقوية المكننة وتثمين المنتجات الفلاحية والغابية؛

2. مواصلة جهود تكثيف المنتجات الفلاحية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتجية وتكييف سياسة الدعم والتمويل، و التسيير العقلاني وتوفير أحسن العوامل و وسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛

3. تقوية الحماية و حفاظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات ، وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية وإطلاق برامج توسيع التشجير وتقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة؛

4. تقوية آليات الدعم و التاطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية و الصحة النباتية، ضد الآفات الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛

5. متابعة تقوية الكفاءات البشرية و الدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

ومن الأهداف الملزم تحقيقها من خلال هذا البرنامج ما يلي:

- ➢ إنتاج 67.3 مليون قنطار من الحبوب، 157 مليون قنطار من الخضار، 10.2 مليون قنطار من التمور،6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب؛
- ➢ تطوير الري الفلاحي بزيادة مليون هكتار من المساحة المسقية؛

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب 172000 هكتار تابعة لعشر ولايات، ومتابعة دراسات التهيئة المساحة إجمالية مقدرة ب 413000 هكتار ستشمل61 غابة على مستوى 23 ولاية؛
- العناية بمناطق السد الأخضر بتشجير مساحة 55000 هكتار؛
- تحقيق معدل نمو سنوي متوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5%؛
- إنشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائم في القطاع الفلاحي

وما يمكن قوله أن البرامج الثلاثة ركزت في مجملها على تحسين المستوى المعيشي للسكان، وامتصاص البطالة، وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه "، ولتحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة، والجدول رقم 2 نلاحظ أنه رغم تضاعف الغلاف المالي المخصص للفلاحة ب 3.6 مرة مقارنة مع البرنامج السابق، إلا أن مكانة الفلاحة من الاستثمارات انخفضت من 12.4% إلى 7.14% بقيمة 300 مليار دج، كما أن نصيب الفلاحة من الغلاف المالي المخصص يقدر ب 1000 مليار دج بنسبة 4.71% ، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالبرنامج السابق رغم مضاعفة المبلغ المخصص ب 2.3 مرة، مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للفلاحة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولوية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 47.71%، على حساب القطاعات المنتجة للثروة كالفلاحة والصناعة والسياحة، ويتم صرف المبلغ المخصص في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر ب 200 مليار دج سنويا، أي1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014.[1]

[1] مرباح طه ياسين، فرحات عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 557-558

المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الإضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[1]

1. يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الإقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الإقتصادي من خلال العمل على تحقيق الإكتفاء الذاتي، لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والإختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي، هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الإرتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا؛

2. ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

أ. الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين؛

ب. الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3. ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار، وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية؛

4. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وماعرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي:

[1] باشي أحمد: "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الجزائر، 2003، ص 110

أ. فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه؛

ب. أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5. العمل على تحفيز الإدخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الإستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة؛

6. العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي.

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي يتمحور حول واقع القطاع الزراعي في الجزائر، تبين أن القطاع الزراعي بالجزائر يتوفر على مقومات تنموية كثيرة ومتنوعة كالموارد الطبيعية والبشرية والثروات الحيوانية والنباتية التي تساهم بشكل كبير في إعتماد هذا القطاع كمصدر أساسي للدخل القومي، إلا أنه كغيره من القطاعات يواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي لا زالت تحول دون تحقيق ذلك كالمعوقات الطبيعية والتكنولوجية والتنظيمية.

كما خلصنا إلى أن القطاع الزراعي يعتبر مصدر قوة كبير والذي يعرف بالإقتصاد الأخضر الذي يعتبر سلاحا فعالا ضد التبعيات للدول المهيمنة على التمويل الغذائي في العالم، وهذا ما تسعى الجزائر لتحقيقه من خلال سياسات الدعم والإصلاحات المنتهجة الممنوحة للمزارعين منذ الإستقلال.

حيث كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاستعمار تمتاز بالانسجام والتجانس فكان الهدف منها هو تحقيق الإكتفاء الذاتي للمواطنين ذلك بتوفير احتياجاتهم الغذائية، لكن الإستدمار الفرنسي سيطر على الزراعة باعتبارها النشاط الأساسي المكون للاقتصاد الجزائري، ومنه السيطرة على الجزائر ككل، وخلال الإستقلال مر القطاع الزراعي بعدة مراحل على غرار مرحلة التسيير الذاتي، مرحلة الثروة الزراعية ومرحلة إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي مضمونه حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من الأشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

ومن خلال ما قدمناه في الفصل لاحظنا أن الإنتاج الزراعي في تحسن مستمر وحتى إن كانت بعض المؤشرات ضئيلة إلا أنها جيدة نسبيا، حيث من أبرز العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر هي خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار، وكذا العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات والذي يعتبر محور إهتمام الدولة الجزائرية.

الفصـــــل الثالـــث

الفصل الثالث:أهمية تطوير القطاع الزراعي الجزائري للتحول نحو التنويع الاقتصادي

تمهيد

لقد أولت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عمل ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الزراعة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها، كما أنه تم التوجه إلى الصحراء لاستغلال شساعة مساحتها وجعلها قطبا فلاحيا بامتياز.

ولتوضيح واقع تطوير القطاع الزراعي للتحول نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الثاني: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعى في توفير مناصب الشغل

المبحث الثاني: التوجه نحو الإستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: الآفاق الفلاحية في ظل إقتصاد السوق

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر

المطلب الثالث: مخطط عمل للقطاع الفلاحي كوفيد 19 بعد أزمة جائحة 2020-2024

المبحث الأول: مساهمة قطاع الفلاحة في التنمية الاقتصادية

مما لا شك فيه أن القطاع الزراعي يساهم بشكل كبير ومحوري في النهوض بالإقتصاديات الكبيرة والصغيرة، كما أنه يعتبر نقطة قوة جوهرية بالنسبة للدول المصدرة للمنتجات الزراعية، فالجزائر تبذل مجهودات معتبرة على غرار الدول التي تحاول النهوض بهذا القطاع كما تطرقنا فيما سبق، إذ سنعرض مساهمة قطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي

يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني باعتباره من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام للجزائر.

الجدول رقم 03-01: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الخام بالجزائر في الفترة 2007-2013

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج الوطني الخام	9352.8	11043.7	9968	11991.5	14526.6	16115.4	16569.2
الناتج الزراعي	885	982.2	1157.1	1269.8	1478.4	1775.1	2031.6
النسبة من PIB %	9.14	8.89	10.58	10.58	10.17	11.01	12.26

المصدر: بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 408

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج الزراعي عرف تطورا كبيرا في مساهمته في الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2007-2013، حيث إرتفع من 885 مليار دينار جزائري بنسبة 9.14% سنة 2007 إلى 2031.6 مليار دينار جزائري بنسبة 12.26% سنة 2013، ولكن نسبة إرتفاع الناتج الوطني الخام أكبر من ارتفاع القطاع الزراعي بسبب مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات.

الجدول رقم 03-02: نسبة الصادرات الفلاحية من الصادرات خارج المحروقات في الفترة 2007-2018

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الفلاحية	92	121	113	305	357	314	402	323	239	327	349	373
ص. خارج المحروقات	1312	1954	1066	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830
النسبة %	2.15	2.47	2.34	2.80	2.90	2.82	3.28	4.59	5.85	6.00	5.49	6.77

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقرير بنك الجزائر 2019، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 15 سبتمبر 2011، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 جوان 2019

المطلب الثاني: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي

مما لا شك فيه أن الهدف الأول والأبرز الذي تسعى الجزائر لتحقيقه على غرار أي دولة هو تحقيق الأمن الغذائي، وسنعرض في هذا المطلب بعض الإحصائيات التي تبين مدى تحقيق الجزائر للأمن الغذائي.

أولا. واقع الأمن الغذائي في الجزائر

إن إستراتيجية التنمية الزراعية البلد ما مرتبطة بمستوى تبعية الاقتصاد حيث يجب أن تستند على تنمية القدرات المادية للإنتاج والتنمية البشرية ويجب أن تتمحور هذه الإستراتيجية حول الإنشاء التدريجي لمستوى من المخزونات الإستراتيجية التي تتكون من منتجات غير قابلة للتلف وأكثرها استهلاكا لتلبية حاجيات سكان بلد ما على الأقل السنة واحدة، ويتعلق الأمر بالحبوب والبقول والبطاطس والمنتجات التي يمكن تخزينها في مساحات التبريد لفترة طويلة جدا وحسب الخبراء فإن الجزائر لا تملك مخزونا استراتيجيا يمكنه ضمان الأمن الغذائي لمدة سنة واحدة.

الجدول رقم 03-03: مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2019

السنة	الصنف	النقطة	الفرق مقارنة بالسنة الماضية	الترتيب
2019	الإجمالي	59.8	-0.8	70
القدرة على تحمل التكاليف	التغير في متوسط تكاليف الغذاء	98	0	67
	نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي	98.9	0	44
	نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بالدولار الأمريكي	12.1	+0.1	55
	التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية	62.7	+0.9	101
	وجود وجودة برامج شبكة سلامة الغذاء	75	0	63
	الحصول على التمويل للمزارعين	50	0	59
	الكلي	66.9	+0.1	64
التوافر	كفاية العرض	85.5	+0.2	9
	الإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي	1.1	-0.1	89
	البنية التحتية الزراعية	40.5	0	73
	تقلب الإنتاج الزراعي	70.5	+3.8	90
	مخاطر الاستقرار السياسي	16.7	-12.7	104
	الفساد	25	0	50
	قدرة الامتصاص الحضري	74.6	+4.1	94
	فقد الغذاء	75.4	0	90
	الكلي	55.8	-0.3	74
الجودة والسلامة	التنوع الغذائي	43.1	0	76
	المعايير الغذائية	0	-34.6	109
	توفر الغذاء الدقيق	70.3	0	42
	جودة البروتين	42.8	+0.3	62
	سلامة الغذاء	95.5	+0.1	51
	الكلي	53	-4.6	74
دلالة اللون	ضعيف جدا / ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا

المصدر: مؤشر الأمن الغذائي العالمي على الموقع www.foodsecurityindex.eiu.com تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/03 على الساعة 21:15، وتحميل ملف Exel تلقائي.

نلاحظ من خلال إحصائيات سنة 2019 المؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي يضم 113 دولة أن الجزائر عموما متوسطة في مؤشرائها من خلال النقطة 59,8 والرتبة من113 دولة وهناك بعض المؤشرات الجزئية المبشرة وتضم التغير في متوسط تكاليف الغذاء ونسبة السكان تحت خط الفقر العالمي ومؤشر كفاية العرض وكذا مؤشر سلامة الغذاء وتبقى بعض المؤشرات ضعيفة جدا على رأسها نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ومؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ومؤشر مخاطر الاستقرار السياسي نظرا للظروف التي تمر بها المنطقة بالإضافة إلى معايير الغذاء أما باقي المؤشرات فهي متوسطة إجمالا.

كما تحتل الجزائر المرتبة السابعة من بين 15 دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الموارد الطبيعية والمرونة والحساسية والقدرة على التكيف والرابعة بالنسبة للماء وبالنسبة للأرض المرتبة الأولى بينما تحتل المرتبة 14 في المحيطات والمرتبة 11 بالنسبة للضغوط السكانية وتبقى هذه المؤشرات مقلقة لدولة تعتبر رائدة في إفريقيا ونظرا للإمكانيات والقدرات التي يمتلكها البلد وكثيرا ما أدى سوء التسيير وقلة التنظيم والبيروقراطية إلى هذا التأخر وعدم الاهتمام بالبحث العلمي الذي هو السر والمحرك النهضة وتقدم الشعوب والضبابية في النهج الاقتصادي المنتهج فإذا نظرنا إلى القطاع العام والدعم الحكومي تحدها تنتهج الاشتراكية وإذا رأينا القطاع الخاص والاستثمارات والإصلاحات والمفاوضات فهي كلها تصب في حج اقتصاد السوق وهذا التخبط لا يخدم مصلحة الاقتصاد ولا يضمن الأمن الغذائي للدولة بكل أبعاده.

وتواجه الجزائر درجة عالية من الخطر المتعلق بالطلب خلال أزمة كوفيد 19 نظرا للإنفاق المرتفع نسبيا على الغذاء والعادات الغذائية وتبعا لارتفاع قيمة الواردات الغذائية بينما تقل درجة الخطر بالنسبة للعرض نظرا لقلة الصادرات من المنتجات الفلاحية.

ثانيا. مساهمة القطاع الفلاحي في الأمن الغذائي

سنتطرق إلى مساهمة القطاع الفلاحي في تأمين غذاء السكان من خلال أهم المحاصيل والمنتجات الفلاحية وبعض المؤشرات التي تعتمد عليها منظمة الغذاء العالمية:

1. الحبوب: تعد الحبوب من أهم المنتجات في النظام الغذائي للسكان في الجزائر وأهمها القمح بأنواعه والبقوليات وقد عرفت زيادة في الإنتاج كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم 03-01: إنتاج الحبوب في الجزائر للفترة 2000-2017

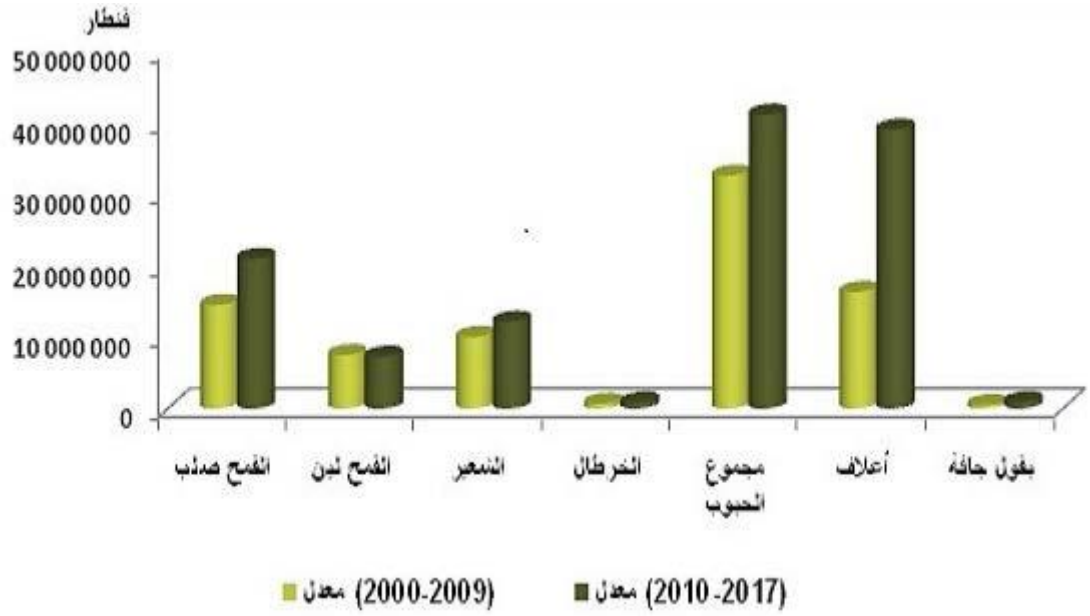

المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الإحصائيات الفلاحية) على الموقع http://madrp.gov.dz/ar تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/01 على الساعة 11:00

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه زيادة طفيفة في الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة 2000-2009اذا قارناها بالزيادة السكانية وتبقى كمية البقول الجافة ضعيفة جدا كون هذه المواد أساسية في النظام الغذائي للساكنة بينما باقي الحبوب فهي تغطي نسب لابأس بها من احتياجات السوق.

2. الخضروات: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009.

- كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + 68٪ و + 35% على التوالي ، مقارنة بالفترة 2010-2017 و 2000-2009

- زاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ + 121% مقارنة بالفترة 2000-2009، بالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ و 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها +143٪ و + 102٪ على التوالي.

3. الفواكه : عرف الإنتاج تحسنا ملحوظا مع الزمن وزيادة في مساحة الأراضي المخصصة للأشجار المثمرة والشكل التالي يوضح الإنتاج:

الشكل رقم 03-02: إنتاج الفواكه في الجزائر للفترة 2000-2017

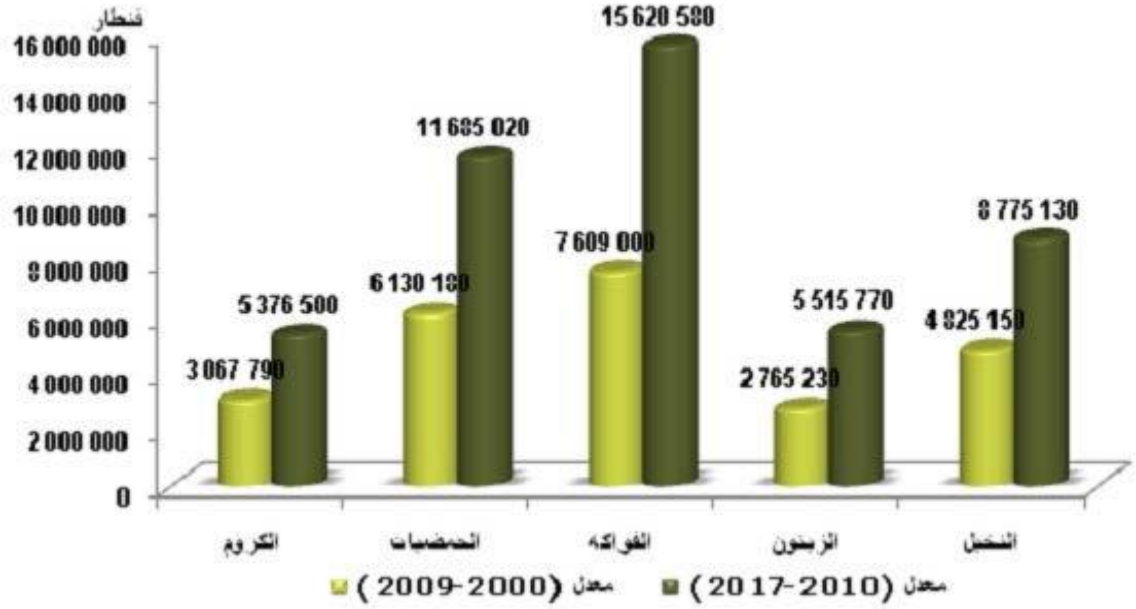

المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الإحصائيات الفلاحية) على الموقع http://madrp.gov.dz/ar تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/01 على الساعة 11:00

تبقى النتائج المحققة غير كافية نظرا لسوء التسيير في تخزين الفائض من الإنتاج أو تصديره لتحقيق توازن بين الواردات والصادرات كما تستعمل الفواكه في صناعة العصائر ومشتقاتها والمربي وغيرها من المنتجات فهي مكون أساسي في النظام الغذائي للساكنة.

4. الانتاج الحيواني: خلال الفترة 2010-2017 قدرت عدد رؤوس الأغنام ب26,4 مليون رأس والماعز ب 4,8 مليون رأس بينما بلغت الأبقار 1,9 مليون رأس منها 52% أبقار حلوب، وفيما يلي المنتجات الحيوانية:

الشكل رقم 03-03: الإنتاج الحيوان في الجزائر للفترة 2000-2017

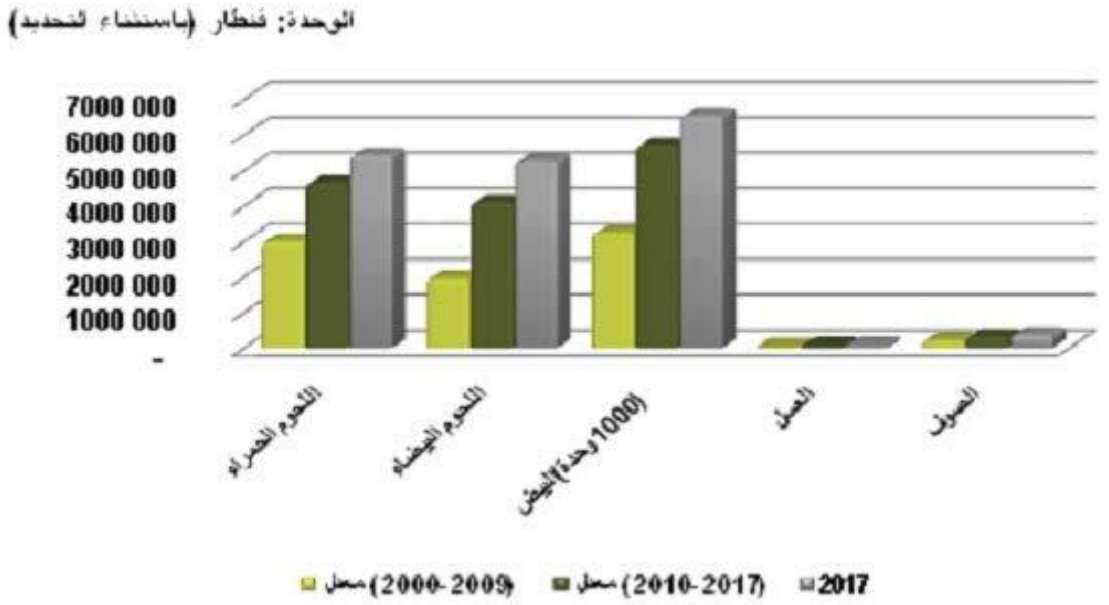

المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية (الإحصائيات الفلاحية) على الموقع http://madrp.gov.dz/ar تم الإطلاع عليه يوم 2022/05/01 على الساعة 11:30

نلاحظ أن إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في ارتفاع وتبقى غير كافية مقارنة بعدد رؤوس الماشية نظرا للتهريب والمضاربة في هاته اللجوء إلى الواردات لسد احتياجات السوق خاصة اللحوم الحمراء بينما إنتاج البيض كاف في حين يعرف إنتاج العسل تحسنا ملحوظا ويبقى إنتاج الصوف ضعيف نظرا لتوقف عديد المصانع التي تنتج منتجات صوفية عن العمل. تحسنت وفرة المنتجات الزراعية بشكل ملحوظ ، ولا سيما من أجل:

- القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29%؛
- البقوليات 39 %؛
- الخضروات 184%؛
- البطاطا 235 %؛
- الحمضيات 115%؛
- التمور 80%؛
- الحليب 69%؛

- اللحوم الحمراء 28%
- اللحوم البيضاء 100%
- البيض 162%.

نلاحظ تحسنا ملحوظا في أغلب المنتجات ويبقى العجز يسجل في القمح بأنواعه نظرا لكونه منتجا استراتيجيا ويخضع للإحتكار والسيطرة من قبل الدول المنتجة ويبقى العجز المسجل في منتج الحليب غير مبرر بالنظر لأهمية هاته المادة أما اللحوم الحمراء فيمكن تدارك العجز بتنظيم السوق وتشجيع المربيين على إنتاج اللحوم الحمراء.

يسير الإنتاج الزراعي بوتيرة متذبذبة وحتى عندما سجل نتائج قياسية في الناتج الزراعي كانت ضعيفة مقارنة بمعدلات نمو الطلب الداخلي حيث تنخفض مرونة العرض الإنتاجية مقارنة بمرونة الطلب على الأغذية مما يسبب عجزا غذائيا الواردات التي سجلت ارتفاعا مطردا بالقيمة أو بالكمية في السنوات العشر الأخيرة وهذا يوضح مقدار القصور الذي يعانيه القطاع الزراعي رغم المبالغ المالية الطائلة التي استثمرت لتطويره ومن بين الأسباب التي تساهم في ضعف الإنتاج الزراعي:

- ضعف إنتاجية الهكتار وإنتاجية العامل رغم تزايد المساحات المزروعة وزيادة العمالة الا أنها لا تتناسب مع الإنتاج الزراعي؛
- نقص الأراضي الزراعية المروية يؤثر على مردودية الإنتاج وعلى ربح الفلاح وبالتالي على الحافز المادي لتكثيف الإنتاج وهذا بسبب غياب إستراتيجية وطنية واضحة؛
- التوسع العمراني على حساب الأراضي عالية الخصوبة كسهل متيجة؛
- عدم وضع خطط إنتاجية وطنية تتلائم والطبيعة المناخية لكل منطقة من مناطق الوطن (الزراعة المتخصصة في المتوج الواحد ذات الكثافة العالية).

ثالثا. الجوع وانعدام الأمن الغذائي

الشكل رقم 03-04: عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في الجزائر (بالمليون) للفترة 2000-2019

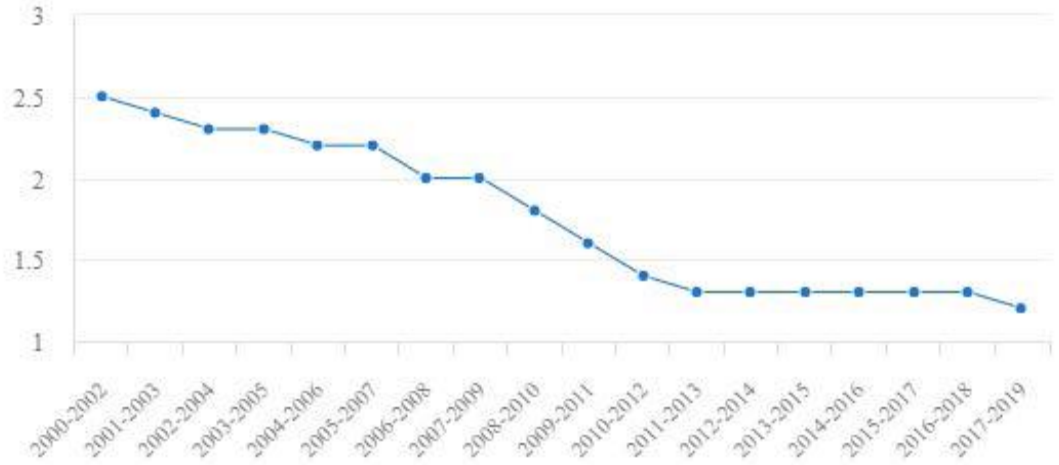

المصدر: عمارة البشير: "الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2019-2020 دراسة قياسية بإستعمال نموذج شعاع الإنحدار الذاتي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 34

نلاحظ من خلال هذا المؤشر تناقص عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية وقلة انتشار نقص التغذية مع الزمن حتى وصل المعدل في السنوات 2017-2019 إلى 1,2 مليون شخص أي ما يعادل نسبة 2,86% وهي نسبة مقبولة وجيدة وقابلة للتحسن مع قطف ثمار البرامج والاستثمارات الفلاحية في المدى القصير والمتوسط.

❖ **توفر الغذاء:**

الشكل رقم 03-05: معدل قيمة الغذاء المنتج في الجزائر للفترة 2000-2017(بالدولار الثابت للشخص)

المصدر: عمارة البشير، مرجع سبق ذكره، ص 35

نلاحظ أن المنحنى يمكن تقسيمه إلى مرحلتين مرحلة ارتفاع وتحسن لمعدل قيمة الغذاء المنتج بالدولار الأمريكي بين 1999-2013 وقد تزامن هذا التحسن مع فترة تحسن مداخيل الدولة وتحسيد العديد من البرامج والاستثمارات في المجال الفلاحي وتوفير الغذاء للساكنة أما الفترة الثانية بين 2014-2017 فقد عرفت انخفاضا وتدهورا في معدل قيمة الغذاء المنتج من 241 دولار ليصل إلى 147 دولار وهذا يعود للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد بعد الصدمة النفطية صيف 2014 وتآكل إحتياطي الصرف وفشل بعض المشاريع والإستثمارات.

❖ **الوصول إلى الغذاء:** من أهم المؤشرات والشكل التالي يوضح وضعية البلد منظمة الغذاء العالمية، 2020).

الشكل رقم 03-06: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2019 بالدولار الأمريكي الثابت)

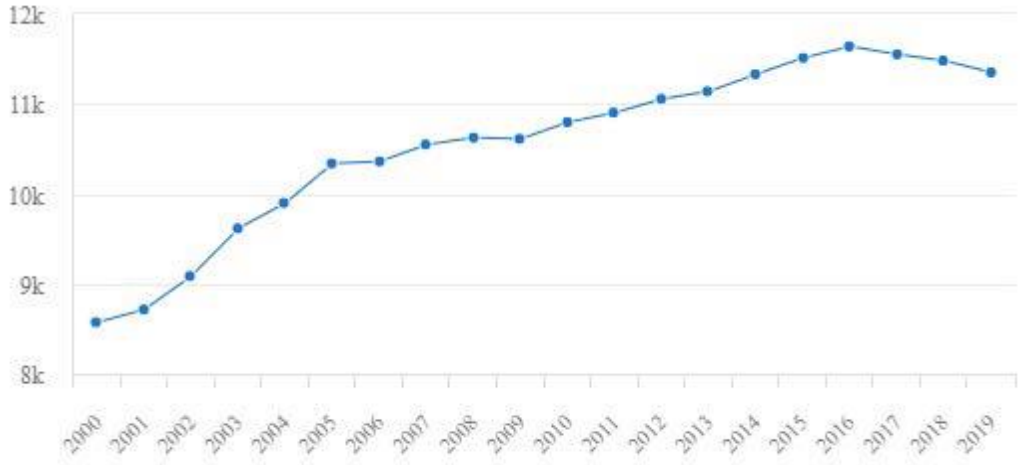

المصدر: عمارة البشير، مرجع سبق ذكره، ص 35

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التحسين المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع الزمن من11000 دولار في المعدل للعقدين الأخيرين وهي نسبة مقبولة ولكنها ليست كافية بالنظر إلى هشاشة الاقتصاد والظروف الجيوسياسية المحيطة بالبلد لذلك لابد من تظافر الجهود وتركيزها لإنعاش الاقتصاد وإعطاء الدفعة اللازمة ليكون في السكة الصحيحة.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الزراعى في توفير مناصب الشغل

القطاع الزراعي له دور كبير في تخفيض البطالة وتوفير مناصب شغل، والجدول الموالي يبين ذلك كما يلي:

الجدول رقم 03-04: مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل خلال الفترة 2008-2014

الوحدة: 1000 عامل

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي المناصب	9146	9742	9735	9599	10170	107888	10566
عدد المناصب	1252	1242	1136	1034	912	1141	1007
نسبة المناصب الزراعية من إجمالها	%13.7	%13.1	%11.7	%10.8	%9	%10.6	%9.5

المصدر: بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 409

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل متذبذبة من فترة لأخرى، حيث أن للقطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الزراعي متقاربة حيث بلغت عدد مناصب الشغل من إجمالي المناصب الوطنية سنة 2008 ما نسبته 13.7% لتتراجع بعد ذلك إلى 9.5% سنة 2014 ونرجح أن سبب ذلك هو توجه القوة العاملة نحو القطاعات الأخرى والنزوح الريفي والتمدن وكذلك عزوف الكثير من العمال عن العمل بالزراعة لما تتطلبه من جهد بدني كبير، وأيضا ظهور المكننة التي حلت مكان الإنسان والتي بدورها توفر التكاليف وتختصر الوقت، لكن بمازال إمكان القطاع استيعاب عدد كبير من القوة العاملة نظرا لما توليه الدولة من إهتمام خاص بهذا القطاع.

المبحث الثاني: التوجه نحو الإستثمار في القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الإقتصادي في الجزائر

تتطلب النماذج الإصلاحية رؤوس أموال كثيرة، هذا ما يتناقض مع إمكانيات هذه الدول، ومن بين هذه الدول الجزائر، هذه الأخيرة إنتهجت عدة سياسات قصد تنمية القطاع الفلاحي، إلا أنه بقي يعاني من عدة مشاكل جعلته عاجزا عن تحقيق الأهداف التي كانت مسطرة رغم كل الإصلاحات المطبقة في هذا القطاع. و لعل من أهم الأسباب المباشرة تكمن في كيفية تطبيق هذه الإصلاحات ميدانيا، لذا فإن القطاع يتطلب إعادة النظر في الإصلاحات، من حيث التصور و كيفية تحقيقها حتى يتم بعث هذا القطاع من جديد.

المطلب الأول: الآفاق الفلاحية في ظل إقتصاد السوق

تعتبر التبعية الغذائية من أهم المشاكل، التي تعاني منها الدول النامية هذا ما جعل الدول المتقدمة تفرض سيطرتها و نفوذها عليها، فالدول السائرة في طريق النمو تعتبر دولا زراعية بالدرجة الأولى، إلا أنها لم ترق إلى المستوى الذي يجعلها تحقق الإكتفاء الغذائي الذاتي ، ويرجع ذلك أساسا إلى الأنماط و النماذج التنموية المنتهجة التي إستوردتها من دول أخرى، مما جعلها لا تتناسب مع المحيط الذي طبقت فيه.

1. التوجه نحو إقتصاد السوق في الفلاحة الجزائرية

في إطار نظام النشاط الخاص في الإقتصاد الحر فإن الإقتصاد الجزائري عرف تحولا جذريا بالإتجاه نحو إقتصاد السوق إبتداءا من سنة 1988 بموجب القانون 01/88 المتعلق بالإقتصاد التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية، هذا الأخير الذي أعطى إستقلالية تامة لهذه المؤسسات لتسيير أمورها وتحقيق الربح من وراء نشاطها، أما القطاع الفلاحي فبموجب القانون 19/87 المتعلق بالمستثمرات الفلاحية الجديدة هذا القانون يتعلق بخوصصة القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص عن طريق منح عقود الإستفادة للمستغلين الفلاحين و بهذا التحول في نظام الإستغلال والتسيير تكون قد مهدت للجزائر الدخول في إقتصاد السوق و من أهم المميزات التي يرتكز عليها نجد:[1]

– السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن مجمل العماليات التي تجري في نطاق هذه السوق بيعا وشراءا بعيدا عن تدخل الدولة في مسار آليات السوق؛

[1] عياش خديجة : "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 94

– السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن ممارسة الحرية الإقتصادية من جانب المنتجين، يبقى أن المنظمين و رجال الأعمال و أصحاب رؤوس الأموال يستطيعون الإنطلاق في مشروعاتهم الإقتصادية، كما أنهم أحرار في طرق إستثمارهم للأموال، و في إنتاجهم للسلع و الخدمات و في تحديد الشروط التي يشترون على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات و موارد عمل؛

– السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن ممارسة الحرية الإقتصادية، من جانب المستهلكين، إذ أنه وفقا لمبدأ حرية الإستهلاك فإن لأي مستهلك مطلق الحرية في التصرف في دخله كما يشاء و إختيار نوع السلع الإستهلاكية التي ينفق عليها هذا الدخل؛

– السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن قيام منافسة بين المستهلكين ليفوزوا بالسلع التي يحتاجونها بغية تحقيق أقصى حد للإشباع؛

– السوق الحرة التي يكشف إقتصادها عن قيام المنافسة فيما بين المنتجين، في حدود زيادة الإنتاج و تحسين النوعية و كسب الأسواق، بغية تحقيق أقصى الأرباح.

2. الرهانات الجديدة في تنمية الفلاحة الجزائرية

عرف الإنتاج الوطني للحبوب في نهاية التسعينات إنخفاضا ملحوظا بالمقابل شوهد إرتفاعا في الواردات خلال نفس الفترة نتيجة للإحتياجات الوطنية المتزايدة، وعليه فإن وزارة الفلاحة تطرقت إلى ضرورة إعادة توجيه السياسة الوطنية للفلاحة خاصة في مجال الحبوب.

– مع إدراج أشكال متعددة للإستثمار في مجال الحبوب الذي يكلف الخزينة أكثر من 600 مليون دولار لتغطية إحتياجات 06 مليون طن سنويا من الحبوب بسبب إنتاج ضعيف يتراوح ما بين 2.6 مليون و 3 مليون طن لتغطي ما بين 30 و 40 % من الإحتياجات الوطنية.

كما أنه لا يمكن تغيير العادات الإستهلاكية للمواطنين عن طريق قرارات سياسية في الوقت الذي تعرف فيه الفلاحة الجزائرية نقصا ملحوظا في الموارد المائية، إلى جانب مشاكل أخرى مرتبطة بنوعية التربة.[1]

[1] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 94

وعليه خلصت وزارة الفلاحة إلى أنه لا يمكن تحقيق الإكتفاء الذاتي بنسبة 100% لذلك لابد من سياسة وطنية واضحة بعيدة عن التركيز الأعمى على قطاع الحبوب الذي يعتبر مجالا صعبا يتطلب أموالا كثيرة و تقنيات عالية، مما يستدعي مساعدة المتعاملين الاقتصاديين للمشاركة في القطاع قصد المساهمة و لو بقدر صغير في تخفيض فاتورة الإستراد، و التوجه نحو زراعات أكثر سهولة تمكن القطاع الفلاحي من التصدير إلى الخارج، والإبتعاد عن التركيز على مجال واحد.

لقد إنطلقت وزارة الفلاحة في تطبيق برنامجها المتعلق بتكييف إنتاج الحبوب، بالرغم من الجفاف، حيث أعطت 300 ألف هكتار المعنية بالتكثيف نتائج جد مرضية.[1]

المطلب الثاني: آليات التمويل المقترحة في ظل وجود أو إلغاء الدعم الزراعي في الجزائر

إن الإنتاج هو مصدر خلق القيمة في القطاع الزراعي، و هو أضعف حلقة في سلسلة القيمة الزراعية للقطاع الفلاحي في الجزائر، بسبب المشكل العقاري و مشاكل الري التكميلي و الاعتماد بدرجة كبيرة على الري المطري، و كذلك عدم الدراية الكافية بالاستخدام الرشيد للأسمدة و المبيدات النباتية و الحشرية من قبل الفلاحين لذلك فهو الأساس الذي يجب الارتكاز عليه في عملية الإصلاح الفلاحي، و هنا نقترح مجموعة من آليات التمويل التي تتناسب و طبيعة الفلاح الجزائري و خصائص القطاع الزراعي القائمة في الجزائر حتى يمكن الدفع بعجلة الإنتاج للتطور دون الاعتماد بدرجة كبيرة على الدعم الفلاحي سواء في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أو العكس. و هي آليات تقوم إما على مجهودات بتدخل الدولة (تفعيل دور البنوك الإسلامية مع الاستمرار بمنح الدعم و تنويعه بين الدعم السعري و المدفوعات المباشرة و الدعم المخصص للصندوق الأخضر، و تنظيمية بفرض الضرائب). أو بمجهودات تعتمد بدرجة كبيرة على مجهودات الفلاح ما يقوم به الفلاح (التعاونيات الخاصة، التوجه للادخار)

أولا. تطوير آليات عمل التعاونيات الفلاحية لدعم الفلاحين و حثهم على الادخار

إن مسألة التغلب على كل النواقص و العقبات المتعلقة بالتمويل الزراعي في الجزائر و ترشيد استخدامه في المجال المناسب ، مرتبط ارتباطا وثيقا بالإكثار من التثقيف و التعليم و الإرشاد التعاوني و التدريب و تنمية الروح التعاونية و الجماعية بين المزارعين، لأن ذلك أمر ضروري إذا ما أريد لبرنامج التمويل الزراعي النجاح في تحقيق أهداف المرجوة، خاصة في ظل المساحات الزراعية الصغيرة التي تغلب على الزراعة الجزائرية، وانتشار المزارع الصغيرة مما جعل صغار

[1] عياش خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 95

الفلاحين يمثلون الأغلبية و هم يفتقرون إلى الإمكانيات المناسبة التطوير و تحديث إنتاجهم، الأمر الذي يجعل من تطوير مؤسسات تجمعهم أمرا حيويا لحماية و زيادة مداخلهم الزراعية، و إذا كان الفلاحون في حياتهم العملية اليومية يطبقون بعض أساليب العمل التعاوني بتبادل أدوات الزراعة، فإنه من المتوقع و في سبيل تسيير النهوض بالأنشطة الفلاحية أن يتجاوب الفلاحون و نظام التعاونيات.

لذا يفترض تشجيع التعاونيات الفلاحية و تعظيم انتشارها لمل يمكن أن تحققه في حالة النهوض بها في ظل استعدادات و مبادرات الدعم الحالية، و ذلك عن طريق تنمية مصادر تمويلية و توفير الائتمان الزراعي و توسيع مجالات مصادره و ترشيد الفلاحين إلى أحسن استخدام ممكن للقروض، و الاطمئنان على فاعليتها و مساعدتهم على الوفاء بديونهم عند وصول أجل السداد مع الأخذ في الاعتبار أن الإنتاج الزراعي موسمي بطبيعته و يرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول و حصاده، و من ثم فإن هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديدي فترات الاقتراض و عند السداد، و كذلك توفير مستلزمات الإنتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه لذلك يجب ما يلي:[1]

1. مراجعة و تطوير نظام التعاون الفلاحي في الجزائر و الاستفادة من نظم و تجارب الدول المتقدمة تعاونيا في هذا المجال؛
2. تقديم الدعم الزراعي بجميع أنواعه لتفعيل دور الجمعيات التعاونية في مجال الإمداد بمدخلات عمليات الإنتاج (بذور و أسمدة و مبيدات و آلات) و استخداماتها، و الإرشاد الطرق الري السليمة؛
3. إيجاد آليات سليمة لقيام هذه التعاونيات و تطويرها؛
4. العمل على توفير مراكز للتدريب التعاوني داخل الجزائر من أجل تجهيز كوادر تعاونية مؤهلة؛
5. دعم الجمعيات التعاونية بالأفكار و المقترحات لتطوير مواردها المالية لتشجيع تحسين خدماتها للفلاحين؛
6. توفير جميع مستلزمات الإنتاج الزراعي للأعضاء في التعاونيات و مرافقة استخدامها ميدانيا بإشراف مختصين؛
7. أن يقوم المختصون في التعاونيات الفلاحية بزيارات للفلاحين الأعضاء و تقديم المشورة لهم؛
8. تأمين عمالة زراعية ماهرة و مدربة عن طريق التعاونيات للتأجير.

تتحصل هذه التعاونيات الزراعية على جميع أشكال الدعم الزراعي دون الالتزام بأي ضوابط اتجاه تجارة المنتجات الزراعية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية طالما أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في المنتوج المعني، و لأن منظمة الزراعة و الأغذية العالمية FAO تعمل جاهدة لتشجيع انتشار التعاونيات الفلاحية في جميع أنحاء العالم للقضاء على الفقر

[1] بوشمة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 100

وسوء التغذية، و بذلك فإن طابع المعونات للفقراء سوف يطغى على هذا النوع من الأنشطة، و هو ما يبرر لجوء الكثير من الدول المتقدمة لتشجيع التعاونيات الفلاحية ففي الأوروغواي مثلا تصدر التعاونيات الفلاحية 70% من فائض القمح لأن المزارعين الصغار عندما يعملون بمفردهم لا يستفيدون من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، في حين أن من يعملون بشكل جماعي في منظمات منتجين و تعاونيات قوية قادرين على الاستفادة بصورة أكبر من فرص السوق المتاحة و التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الغذائية و غيرها من الأزمات.

ثانيا. العمل على فرض نظام جبائي زراعي عادل و فعال و إتاحة المجال للاستثمار الأجنبي:

في هذا الإطار ينبغي على الدولة أن تقوم بدراسة مسحية دقيقة لطبيعة و مكونات التربة الإجمالي المساحة الزراعي، و توعية الفلاحين عن طرق حثهم على ضرورة الانضمام إلى جمعيات تعاونية ، التي من خلالها يتم توعيتهم بالطرق الفعالة لاستغلال أراضيهم و تزويدهم بخطط إنتاج يشرف عليها فرق من المختصين في المجال الزراعي.

إذا لم يستجب الفلاحون لذلك و لم يستغلون أراضيهم الزراعية ، تفرض عليهم ضرائب عدم الاستغلال، و يخبر الفلاحين قبل دفعها بتأجير الأرض للتعاونيات لمدة يحددها المختصون حسب طبيعة استغلال هذه الأراضي، حيث يتم إبراز دور الضريبة كحافز لحسن استغلال الأراضي و رادع لإساءة استخدامها ن فالمنتجون الأكفاء سوف ينعمون بحوافز ضريبية و بالاستفادة من الخبراء في تبصيرهم بأفضل السبل لاستغلال مواردهم، أما ملاك الأراضي غير الأكفاء فسوف تنبههم الضريبة إلى ضرورة تصحيح أوضاعهم و من ثم إعادة تخصيص مواردهم في مجالات تتناسب و إمكانياتهم، أو يمكنهم بيعها أو تأجيرها لمن هو أحق بخدمتها.[1]

ثالثا. الاعتماد على صيغ التمويل الزراعية الإسلامية في الإنتاج الزراعي

لعلنا بالتدبر في آيات الخلق عز وجل بقوله " **فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا (10) يرسل السماء عليكم مدرارا (11) ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا (12)** " **سورة نوح.**

وهي نموذج البحر من الآيات التي تحمل مثل هذه المعاني، فإننا نتبين أبعاد جديدة و أعمق من تلك التي يخطط لها المهتمون باقتصاد و شؤون العالم، و لعله من غير المنطقي أن نفترض أن الموارد الطبيعية المطلوبة لحياة البشر فيها قصور (الأكسجين مثلا)، إن نظرة واحدة للإنسان في نفسه كمخلوق و إمعان النظر في قدرة الخالق تجعل من الغريب الحديث

[1] بوشمة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 101

عن خلل في الحياة الأرضية، أو عدم توازن بين الموارد و سكان الأرض، فما من مخلوق إلا و ينزل معه رزقه كاملا لقوله سبحانه و تعالى " **وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها (06) " سورة هود.**

فالآيات السابقة و دون الخصوص في تفاصيلها تحتمل أبعادا مهمة تتحدد من خلالها الوسائل المطلوبة النزول الإمداد الإلهي سواء كان ذلك بالاستغفار أو التقوى أو الإيمان، فالحديث عن قلة الأمطار في ظل وضع كهذا سوف يتعدى الوسائل العلمية البشرية إلى وسائل أخرى لا يمكن نيلها إلا عبر نظام يصل الأرض بالسماء.

إن توفر فهم كهذا يصبح ضروريا لوقوف التفكير الهدام الذي يبنى على عدم كفاية موارد الأرض و ما يفرزه ذلك التخطيط من نتائج وخيمة ، لذا يجب أن ندرك أن التخطيط يعني في منتهاه الفرد، و بذلك فإننا لا نستطيع أن نغفل الجوانب الروحية و الأخلاقية كما يشكل هذا الفرد الأساس لأي عمل أو نشاط، و من هنا نود الإشارة إلى أن القرآن الكريم و السنة المطهرة لهما منظور استراتيجي يمكن النظر إليه من تجسيد رؤية إستراتيجية متكاملة تمتد من البناء الأخلاقي للأفراد لتشكل نظاما متقنا لإدارة شؤون الحياة اقتصاديا وسياسيا و اجتماعيا، و بذلك يكون تصورنا لصيغ تمويل مجدية و مستدامة مبنية على الابتكارات المالية التي شرعها ديننا الحنيف ، وهي غير قابلة للنقد من حيث مبادئها.

إن الفلاحين في الجزائر يواجهون مشاكل إمداد بمدخلات عمليات الإنتاج الزراعي، وكذلك لتسويق محاصيلهم، حيث يحتل السماسرة مكانة كبيرة في سلسلة قيمة المنتجات الزراعية على حساب الفلاحين والمستهلكين ، لذلك وجب النظر في نماذج تمويل للزراعة يدمج فيها التمويل ضمن كل مراحل سلسلة القيمة، بشرط أن يعتمد ذلك على مبادئ إسلامية ، وهي صيغ التمويل الإسلامي : المزارعة، المساقاة، المغارسة، المضاربة، المرابحة، المشاركة، السلم، الإجارة، الإستصناع و هي صيغ تتوزع و تشترك في جميع مراحل سلسلة القيمة من مرحلة التحضير للزراعة إلى غاية مرحلة التصنيع تشرف عليها بنوك متخصصة.

إن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج و التأليف بين عناصر الإنتاج، و خاصة عنصر العمل و رأس المال في صور متعددة من مضاربة و مشاركة و مرابحة و سلم ... الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات التشغيل أصحاب المهن و ذوي الخبرات في مختلف المجالات، و من جهة أخرى تتجه الأموال المكنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب و محفزات استثمارية هامة.[1]

[1] بوشمة إيمان، لونيس سارة، مرجع سبق ذكره، ص 102

المطلب الثالث: مخطط عمل للقطاع الفلاحي كوفيد 19 بعد أزمة جائحة 2020-2024

أصبح قطاع الفلاحة الذي يعد قطاعا اقتصاديا واجتماعيا بامتياز، يساهم بأكثر من12% في الناتج الداخلي الوطني الخام، كما يمثل ربع السكان العاملين والمقدر عددهم بأكثر من مليونين منصب دائم. إلى جانب هذا العدد، يشغل القطاع حسبه، عدد كبير الشباب البطال خريجي معاهد التكوين المهني. هذا بالإضافة إلى إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار دعم المؤسسات الفلاحية.

يصبو مشروع قانون المالية ل 2020 إلى تحسين مناخ الاستثمار خاصة في المناطق الجنوبية. كما يركز على تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مؤكدا في هذا الصدد بأن الإنتاج الفلاحي أصبح يغطي "بشكل شبه كامل" الاحتياجات الغذائية للسكان. كما خصص للقطاع الفلاحي 259.6 مليار دج. يتركز هذا المخطط الذي تم مناقشته في العام 2020 من طرف الدولة في ظل أزمة كورونا (كوفيد -19) على عدة أهداف منها:[1]

- تشجيع الإنتاج الوطني من خلال توفير وسائل الإنتاج وعصرنتها وحماية الإنتاج تقليص استيراد بعض المنتجات؛
- حل مشكل الري لاسيما في الهضاب والجنوب مع زيادة المساحات المسقية خلال استخدام الوسائل العصرية؛
- إدماج الإبداع كمفتاح للعصرنة والتنمية الفلاحية، إقرار سياسة فلاحية، تعزيز وترقية الأعمال الموجهة لسكان الأرياف وكذا المحافظة على التراث الغابي وتثمينه؛
- إنشاء "معهد للفلاحة الصحراوية " يكون مقره في الجنوب الجزائري لضمان التكوين والتأطير لهذا النوع من الزراعة، كما شدد على ضرورة تخليص الفلاحة البيروقراطية؛
- الاهتمام بالفلاحة الصحراوية وتربية المواشي، والتنمية الفلاحية والريفية للمناطق الجبلية وتوسيع وتثمين الطاقة الغابية، أين حث على تشجيع بعض القطاعات المولدة للثروة مثل الأشجار المثمرة وإنتاج العسل؛
- التشديد على ضرورة تخفيض الأسعار حتى تكون المنتجات في متناول المواطن والإسراع في تسوية الوضعية القانونية للأراضي، من خلال حماية وتطهير وضمان التحسين الأمثل للعقار الفلاحي؛
- تعزيز نظام تمويل النشاطات الإستراتيجية وتشجيع الاستثمار وتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية ورقمنة النظام المعلوماتي من المقرر أن يفضي هذا البرنامج في آفاق 2024 إلى رفع الإنتاج وتثمينه الشامل وإلى تحسين الظروف المعيشية لسكان الأرياف في البيئات الهشة الجبلية وكذا السهوب والصحراء وإلى إدماج الصناعات الزراعية واستحداث مناصب الشغل.

[1] آسيا طويل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234

تصبو مساعي هذا المخطط إلى إحداث تنمية فلاحية وريفية ناجعة ومستدامة وجعلها أداة فعالة لتنويع الاقتصاد وتقليص عجز الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية الأساسية، حيث يرتكز على عصرنة الفلاحة وتطوير نشاطاتها في المناطق الصحراوية والجبلية.

خلاصة

إن الطبيعة الريعية التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري، و تبعيته المطلقة لمورد النفط جعلت منه رهينا بمدى تذبذب أسعار النفط المستمرة في ظل الأزمات المختلفة التي يشهدها العالم، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تفعيل التنويع الاقتصادي، وتدعيم القطاع الفلاحي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية لأنه قطاع إستراتيجي يساهم أيضا في تنمية باقي القطاعات الأخرى، و هذا من خلال إدراج مجموعة من البرامج التنموية التي تتماشى مع البرامج الاقتصادية الراهنة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والنهوض بالاقتصاد الوطني.

حيث تطرقنا إلى مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الإجمالي والذي يسجل أرقاما إيجابية ملحوظة في ظل التدعيم المقدم من طرف الدولة للفلاحين، كما أن للقطاع الفلاحي مساهمة في جميع ما يخص المؤشرات الإقتصادية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، حيث لاحظنا أنه يخفض من نسبة البطالة بشكل كبير خاصة في المناطق الريفية، كما أن ظهور المكننة وإستخدام التكنلوجيا الحديثة في الزراعة قد ساهم في سعي الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي.

فالجزائر سطرت العديد من الإستراتيجيات والمخططات لمواصلة تطوير هذا القطاع الحيوي الذي يعد صمام أمان في حالة الوصول للإكتفاء الذاتي وحسن تسيير المؤسسات الفلاحية وكذا حسن توجيه الفلاحين، حيث تواجه الجزائر درجة عالية من الخطر المتعلق بالطلب خلال أزمة كوفيد 19 نظرا للإنفاق المرتفع نسبيا على الغذاء والعادات الغذائية وتبعا لارتفاع قيمة الواردات الغذائية بينما تقل درجة الخطر بالنسبة للعرض نظرا لقلة الصادرات من المنتجات الفلاحية.

الخـــاتمـــة

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في إقتصاد أي دولة بإعتباره القطاع الذي يؤثر ويتأثر بالقطاعات الأخرى بدرجة كبيرة لذلك، كما أنها تعتبر مصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة، وهي من أهم القطاعات التي تراهن عليها الجزائر في تنويع الاقتصاد وتوفير اليد العاملة وتقليص فاتورة الاستيراد، إذ أنها تمتلك مقومات فلاحية متنوعة تؤهلها لتصبح بلدا زراعيا له وزن كبير في جميع المستويات، فهي تسعى للتخلص من التبعية الإقتصادية للدول المهيمنة على الغذاء في العالم وتحقيق الأمن الغذائي، وكذا التقليص من الإعتماد على المحروقات التي لا زالت تهيمن على النسبة الأكبر من الدخل القومي.

لكن الملاحظ أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنويع الإقتصادي الذي يعتمد على الزراعة التي تعرف بالإقتصاد الأخضر، وهذا التقدم منوط بالسياسات والتشريعات المختلفة التي تسعى من خلالها الدولة للتسهيل قدر المستطاع على الفلاحين ودحض العقبات والعراقيل التي تؤول دون تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

إختبار الفرضيات

من خلال طريقة معالجتنا لموضوع الدراسة، توصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** التي نصت على أن "أهم الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر لتحقيق التنويع الإقتصادي التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن المحروقات وكذا تحسين بيئة الأعمال" أثبتنا صحتها؛
- **الفرضية الثانية:** المتضمنة "أبرز العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر تتمثل في تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي" ثبتت صحتها، كما أن هناك العديد من العوامل المساعدة على تنمية القطاع لكن أبرزها العنصر البشري المتمثل فيمن ذكرنا سابقا؛
- **الفرضية الثالثة:** نعم، يساهم القطاع الفلاحي حقيقة في التنمية الإقتصادية في الجزائر وهذه أيضا صحيحة، نظرا لما تطرقنا إليه في هذه الدراسة من إحصائيات تفند هذه الفرضية، حيث أن هذا القطاع يساهم في الدخل القومي والتنمية الإقتصادية وكذا التقليل من البطالة.

النتائج

هذا وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- التنويع الإقتصادي مرتبط بمدى رغبة الدولة في التنويع؛
- المحروقات تمثل ما نسبته أكثر من 90% من الدخل القومي الجزائري؛
- الأزمات النفطية كانت سببا رئيسا في البحث عن بديل إستراتيجي للمحروقات؛
- القطاع الفلاحي يعتبر البديل الأمثل للجزائر نظرا لما تمتلكه من مقومات؛
- حققت الجزائر تقدما كبيرا في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني؛
- لا بد من الإعتماد على التكنلوجيات الحديثة لتحقيق أكبر إنتاج زراعي ممكن.

التوصيات

بناءا على هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:

- مواصلة العمل بالنموذج الحالي الذي يعتمد على التنويع الإقتصادي والذي عند تطبيقه بحذافيره تحقق الدولة الجزائرية ما تطمح إليه؛
- تدعيم القطاعات المختلفة للنهوض بالإقتصاد الوطني والتخلي عن المحروقات كمصدر رئيس وأساسي في الدخل القومي؛
- تقديم الدعم والتمويل اللازمين للفلاحين مع مراعاة المراقبة والمرافقة من طرف السلطات المعنية، وتقنين الأسعار لمحاربة الغلاء والإحتكار؛
- إنشاء مختبرات تدعم البحث والتطوير في مجال القطاع الزراعي، تعتمد على التكنولوجيات الحديثة؛
- الإعتماد على خبرات الدول المتقدمة في المجال الزراعي، والتي لها نفس المقومات والخصائص التي تمتلكها الجزائر؛
- تأطير الشباب خاصة ودمجهم في هذا القطاع عن طريق تقديم التحفيزات المعنوية والمادية؛
- الإهتمام بالفلاحين الصغار والزراعة الموسمية التي يمارسونها والتي لها دور كبير في الخفض من الأسعار ودعم التنمية الإقتصادية في البلاد.

المراجـــع

– القرآن الكريم

أولا. الكتب

– باللغة العربية

1. ندى أحمد: "حسن الصناعة في علم الزراعة"، دار الطباعة العامرة، القاهرة، 1912.

– باللغة الإنجليزية

2. David R. Harris and Dorian Q Fuller : " Agriculture: Definition and Overview", State of Knowledge and Current Debates, University College London, 2014 ;
3. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Swiss Confederation, Greening the Economy with Agriculture, 2012.

ثانيا. المجلات والدوريات

4. آسيا طويل وآخرون: "تداعيات الاقتصاد الجزائري وحتمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد- 19) – دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي"-، Les Cahiers du Cread، المجلد 37، العدد 03،2021؛
5. باشي أحمد: "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة الجزائر، 2003؛
6. بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان: "إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018؛
7. بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان: " دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات (انتاج التمور نموذجا)"، مجلة الدراسات المالية، والمحاسبية والإدارية، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد 09، 2018؛
8. بوعافية رشيد، عزاز سارة: "دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013"، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد 07، 2017؛
9. عزوز أحمد، ضيف أحمد: "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018؛
10. عمارة البشير: "الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2019-2020 دراسة قياسية بإستعمال نموذج شعاع الإنحدار الذاتي"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد 05، العدد 01، 2021؛

11. مرباح طه ياسين، فرحات عباس: "القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنويع الإقتصادي"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 12، العدد 04، 2020؛
12. هدى بن محمد: "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019"، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، العدد الخامس، 2020.

ثالثا. الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

13. بوشملة إيمان، لونيس سارة، بوشملة إيمان، لونيس سارة: "أهمية القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019؛
14. دندن فتحي حسن: " تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016؛
15. صابرة تقرارت: " تقدير واستشراف الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2016"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2019؛
16. عياش خديجة : " سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007)"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي و الإداري، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011؛
17. غردي محمد: " القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012؛
18. فوزية غربي: "الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008؛
19. قابوش فريال: "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.

رابعا. المؤتمرات والملتقيات العلمية

20. فرح بن سالم: "واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر"، ملتقى علمي وطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق-"، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2021؛
21. مسعودي سارة، مصطفاوي محمد الأمين: "المناطق الجزائرية بين متاحات مواردها الزراعية وتحديات تطويرها وتحسين مردوديتها"، ملتقى علمي وطني حول "قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق-"، المنعقد بجامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2021؛

خامسا. التقارير

22. تقرير بنك الجزائر 2019؛
23. تقرير منظمة أوبيك 2010-2020؛
24. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 15 سبتمبر 2011؛
25. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 46 جوان 2019.

سادسا. مواقع الإنترنت الرسمية

26. http://madrp.gov.dz/ar
27. https://www.aps.dz/ar/economie/99981-20-2020
28. www.commerce.gov.dz
29. www.foodsecurityindex.eiu.com